الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: إقتصاد كمي

بعنـــوان:

المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية

دراسة قياسية للفترة 2007 إلى 2017

من إعداد الطلبة:

بن جدة محمد إسلام
مهـاني مصطفى

إشراف الأستاذ:

الدكتور جوادي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
رياض ريمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسا
نور الدين جوادي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا
لطفي مخزومي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: إقتصاد كمي

بعنــوان:

المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية

دراسة قياسية للفترة 2007 إلى 2017

من إعداد الطلبة:

بن جدة محمد إسلام

مهـاني مصطفى

إشراف الأستاذ:

الدكتور جوادي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
رياض ريمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسا
نور الدين جوادي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا
لطفي مخزومي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

شـــكر وعـــرفان

إن الشكرُ والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وعلى كل ما أنعم عليه به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

كل الأساتذة الذين رافقونا طيلة هذا الموسم الجامعي كما نشكر كل أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وإثرائها وتقييمها.

كما نشكر كل من أمد لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل

كما لا يفوتنا أيضا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

شكرا لكم و جزاكم الله عنا كل خيرا

الإهداء

إلى كل من ساندني وعمل على تكملة هذا الانجاز المتواضع،

بفضل المولى عز وجل.

إلى من كانت دعواتهم ورعايتهم ونصائحهم دائما هي المخرج الوحيد من كل الصعاب الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما، وجعلها في ميزان حسناتهما.

إلى الزوجة الكريمة التي أسال الله أن يمد في عمرها ويجعلها ممن مدهم الله بتمام الصحة والعافية (H).

إلى من كانوا يد العون والمساعدة دائما أخوتي وأخواتي حفظهم الله من كل سوء وحققا أمنياتهم ويسر لهم أمور دينهم ودنياهم.

إلى جميع الطلبة والطالبات بالكلية وأخص بالذكر طلبة قسم العلوم الاقتصادية وخاصة طلبة الاقتصاد الكمي ....

إســلام محمد

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي الأعزاء كل باسمه .

إلى الزوجة الغالية .

إلى أبنائي زيد ، هيثم وأريج شفاها الله

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة

إلى كل من دعمنا وشجعنا وساندنا لإتمام المسار الدراسي

إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم وإرشاداتهم

إلى كل طلبة العلم نتمنى أن يعود هذا العمل بالنفع لهم

مهانـــي مصطفى

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد، والتي تم قياسها من خلال مؤشرات مختلفة وأهمها " مؤشر مكافحة الفساد" في خمس بلدان مغاربية هي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) للفترة الممتدة من 2007 إلى 2017 باستخدام بيانات البانل (PMG/ARDL) وباستخدام برنامج (EVIWES 10) ، ولقد اثبت النتائج التجريبية أن الحرية الاقتصادية ومستوى التعليم والاستقرار السياسي وحرية الصحافة لها تأثير كبير على مستوى الفساد، لكن التضخم ليس له دلالة إحصائية فيما يتعلق بالفساد.

الكلمات المفتاحية: مؤشر الفساد، المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية، بينات البانل، الدول المغاربية وطريقة وسط المجموعات المدمجة (PMG).

Economic and non-economic determinants of corruption in Maghreb countries:

Abstract:

This study aims at analyzing the economic and non- economic determinants of "The Corruption" by using "EViews.10" program, which were measured through different indicators and especially the indicator of “Control of Corruption” in five North Africa countries (Algeria, Tunisia, Morocco, Libya, Mauritania) for the period 2007-2017 by using the Panel data (PMG/ARDL) method. The empirical results proved that "Economic freedom", "Political Stability" and "Press freedom" have their great influence on the level of "Corruption", but "the Inflation" has no statistical significance in regard to corruption.

Keywords: Corruption, Economic and Non-economic determinants, Panel data, Maghreb countries, pooled mean group.

الفهرس

	الصفحة
. المقدمة العامة	01
الفصل التمهيدي	
ظاهرة "الفساد" ... قراءة في المفهوم والأبعاد	
. تمهيد	07
1. ماهية الفساد في الأدبيات الاقتصادية	07
2. أنواع الفساد ومظاهرة	10
3. آليات مكافحة الفساد وطرق قياسه	12
. خاتمة الفصل	14
الفصل الأول	
النموذج الاقتصادي للفساد في الدول المغاربية	
. تمهيد	16
1. تحليل الدراسات السابقة كأرضية لبناء النموذج	16
2. المنظور الكمي للفساد في الدول المغاربية	18
3. قراءة في محددات الفساد في الدول المغاربية	19
3. 1. الحرية الاقتصادية	20
3. 2. توزيع الثروة	21
3. 3. مستوى التعليم	23
3. 4. حرية الصحافة	24
3. 5. الاستقرار السياسي	25
. خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني	
الدراسة القياسية لمحددات الفساد في الدول المغاربية	
. تمهيد	29
1. التعريف بعينة الدراسة (اقتصاديات المنطقة المغاربية)	29
2. الاختبارات القياسية للنموذج	30
3. تقدير وتحليل أثر الفساد في الدول المغاربية	34
. خلاصة الفصل	35
. الخاتمة العامة	39
المراجع	42

فهرس الجداول والأشكال

1. الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	قيم مؤشر الفساد في الدول المغاربية للفترة من 2007 إلى 2017 وفق مؤشري منظمة الشفافية الدولية (CPI) ، والبنك الدولي(CORR)	18
02	تحديد متغيرات النموذج الاقتصادي (الرمز، الشرح ووحدة القياس)	20
03	قيم مؤشر حرية أداء الأعمال للدول المغاربية (2007-2017)	21
04	نسبة التضخم في الدول المغاربية 2007-2017	
05	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة فما فوق) من إجمالي سكان الدول المغاربية من 2012-2017	23
06	درجة حرية الصحافة في الدول المغاربية 2007-2017	24
07	درجة الاستقرار السياسي في الدول المغاربية 2007-2017	26
08	تطور حجم الصادرات البينية لدول الاتحاد المغاربي 1995-2015	30
09	نتائج اختبار "جذر الوحدة" عند المستوى	31
10	نتائج اختبار "جذر الوحدة" عند الفرق الأول	32
11	نتائج اختبار "التكامل المشترك"	33
12	تحديد التوقعات المسبقة لاتجاه العلاقة متغيرات النماذج	34
13	اختبار معنوية متغيرات النموذج عند مستوى معنوية (5%) على المدى البعيد	35
14	معامل تصحيح الخطأ (ECM)	35

2. الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	أشكال الفساد وفق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	11

المقدمة العامة

تشترك دول المنطقة المغاربية في العديد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ...الخ برغم أنها لا تزال لا تمثل كيان موحد، فالتموقع الجغرافي المتلاصق والبنية المجتمعية المتشابهة، إضافة إلى البعد التاريخي والحضاري ...الخ ولَّدت (ولا تزال تولد) العديد من القضايا ذات الشأن المشترك بين دول المنطقة، وليس خافياً اليوم أن موضوع "الفساد" (بكل أبعاده) أضحى أحد أهم تلك القضايا التي تقتضي تنسيقاً مغاربياً أكثر عمقاً، وعملاً مشتركاً أكثر تنظيماً، وتعاوناً سياسياً، اقتصادياً وعلمياً أكثر فاعليةً، سيما وأنه (أي "الفساد") كبح (ولا يزال يكبح) بقوة، وعرقل (ولا يزال يعرقل) بشدة مسارات التنمية وخطط النمو التي برمجتها حكومات دول المنطقة المتعاقبة منذ منتصف القرن الماضي، كما وأنه مستشري (ويستشري) بعمقٍ، خاصة في القطاع العام بكامل مستوياته، وهو ما يمكن قراءته من خلال أن دول المنطقة برمتها وحتى العام 2017 لم تتعدى عتبة 42 نقطة من أصل 100 نقطة التي يتكون منها "مؤشر مدركات الفساد" (CPI) على مدار السنوات الماضية برغم الجهود التي بذلتها حكومات تلكم الدول في إطار محاربته، وهي عتبة تجعلها في قائمة الدول الأكثر فساداً من بين 180 دولة التي يشملها المؤشر .

وهذا الوضع وبرغم أنه وضع مقلق بالنسبة للمنطقة، إلا أنه قد لا يمكن النظر من زاوية تقاعس حكومات الدول فيها تجاه محاربة الظاهرة والسعي لتقويضها، خاصة وأنه وضع عالمي يمس كل دول العالم وكياناتها دون استثناء كما تؤكد ذلك "منظمة الشفافية الدولية"، فقد جاء على موقعها الرسمي (Transparency International, 2020) أن "مؤشر مدركات الفساد" لهذا العام (أي العام 2017) يشير إلى أن غالبية الدول تحقق تقدمًا ضئيلًا أو لا تقدمًا على الإطلاق في إنهاء "الفساد"، فقد تبين من خلال نتائج المؤشر أن أكثر من ثلثي الدول في العالم تحصلت على أقل من 50 نقطة، وبمتوسط درجة 43، ولسوء الحظ وبالمقارنة مع السنوات الأخيرة، فإن هذا الأداء الضعيف ليس جديدًا.

وهذا الوضع الحرج، وبقدر ما يحتاج إلى سياسات حكومية وتشريعات قانونية عاجلة وفعالة، فإنه بحاجة ماسة إلى إنتاج علمي حديث ورصين من أجل مزيد من التركيز العلمي على فهم الظاهرة واستيعاب مختلف أبعادها ومحدداتها...الخ، وخلق حقل علمي مشترك بين كل العلوم فيما بينها من ناحية، وفيما بينها وبين السلطات التشريعية والتنفيذية من ناحية أخرى، وهو الحقل الذي سيساعد بلا شك على الفهم الصحيح والمنشود لظاهرة "الفساد"، ويسهل عمليات وضع خطط المواجهة وسياسات المحاربة والوقاية منه.

1. الإشكالية الدراسة:

سوف تحاول هذه الدراسة تحليل بعض من أهم تلكم المحددات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية...الخ التي تتفاعل فيما بينها وبنسب مختلفة لتشكل بيئة يتوالد ويتطور فيها "الفساد" داخل دول المنطقة المغاربية عبر دراسة كمية لخمس دول من المنطقة، وهي: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا باستعمال برنامج التحليل الإحصائي (Eviews.10) وطريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG/ARDL) على مدار سلسة زمنية للفترة بين 2007 إلى 2017 وباستحضار قيم 5 محددات مختارة محددين اقتصاديين (حرية أداء الأعمال، والتضخم)، وثلاثة محددات غير اقتصادية (مستوى التعليم، حرية الصحافة، والاستقرار السياسي)، مع الإشارة إلى أنها محددات قد يختلف مدى مساهمة كل منها من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر؛ ومن خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية لظاهرة الفساد في دول المنطقة المغاربية ؟

2. الأسئلة الفرعية:

الإشكالية الرئيسية سالفة الذكر تحمل في طياتها العديد من التساؤلات الفرعية التي قد تخفف من حدتها، و تتيح مجالات أوسع لفهم مضمونها و عليه، يمكننا أن نثبت حزمة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1. ما المقصود بمفردة "الفساد" في الأدبيات الاقتصادية ؟
2. ما هو تموقع دول المنطقة المغاربية على الخارطة الدولية للفساد؟
3. فيما تتمثل أهم المحددات التي ترسمها ظاهرة الفساد في البلدان المغاربية ؟
4. ما هو الاتجاه وحجم العلاقة بين كل محدد ومستوى الفساد في البلدان المغاربية ؟

3. فرضيات البحث:

للإجابة على مختلف هذه التساؤلات وغيرها التي يمكن أن تطرح في هذا الموضوع ارتأينا طرح بعض الفرضيات التي ستكون منطلق دراستنا يمكن تحديدها فيما يلى :

1. تثير مفردة الفساد جدلا علميا فيما تتعلق بتحديد مفهوم دقيق لها، بالرغم من الاتفاق على إطارها المفاهيمي العام.
2. يعتبر الفساد ظاهرة عالمية وتتنوع أسبابه من بين ما هو اقتصادي وغير اقتصادي.
3. تزدحم الأدبيات الاقتصادية والدراسات العلمية بحزمة من المؤشرات للقياس الكمي والتقدير الإحصائي والتي تعتمد ترتيب الدول من حيث مستوى تفشي الفساد فيها.
4. تعاني دول المنطقة المغاربية من تفشي حاد لظاهرة الفساد.

5. عزز التحرر الاقتصادي الذي انخرطت فيه الدول المغاربية منذ عقود من تغلغل الفساد في منظومتها الإدارية والسياسية (أي أن هناك علاقة طردية وقوية).
6. إن سوء توزيع الثروة في الدول المغاربية يعد مؤشرا جليا عن حجم الفساد وكذلك الضرر البالغ الذي يلحقه باقتصاديات المنطقة ومجتمعاتها (أي أن هناك علاقة طردية وقوية).
7. تحسين مستوى التعليم في البلدان المغاربية يعد عامل مهم في القضاء على الفساد فيها (أي أن هناك علاقة عكسية وقوية).
8. العلاقة طردية وقوية بين تفويض حرية الصحافة وزيادة الفساد في الدول المغاربية.
9. يشكل عدم الاستقرار السياسي عاملا سريعا في تفشي الفساد في الدول المغاربية (أي أن هناك علاقة طردية وقوية).

4. أسباب ودوافع اختيار الموضوع :

الدوافع وراء اقتناصنا لهذا الموضوع متعددة الجهات، يتراوح مداها بين ما هو علمي يرتكز في حججه على مرجعيات أكاديمية وعلمية متينة، إلى ما هو شخصي خاص بنا نحن كطلبة لا يستند في مرتكزاته سوى لرغبتنا كبشر . وفيما يلي بعض مما نعتقد أنه من أهم تلك الدوافع :

1. ارتباط الموضوع بميدان التخصص وكذلك الرغبة الشخصية في دراسته.
2. حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي وخصوص في دول المنطقة المغاربية.
3. أهمية الموضوع وكذا نقص الدراسات التي تناولته وخاصة باللغة العربية.
4. رغبة حكومات دول المنطقة المغاربية في القضاء على مثل هذه الممارسات إضافة إلى التحديات التي واجهتها من خلال ثورة شعوبها.
5. تكبح مشروع التنمية في الدول المغاربية خاصة في ظل الحاجة الماسة لشعوبها إلى اقتصاد حقيقي.
6. التخلص من مرحلة التخلف والتي تتخبط فيها هذه الدول منذ عقود زمنية طويلة.
7. حرص أغلب الحكومات على انتهاج سياسة تشريعية وقانونية عاجلة وفعالة تعتمد على أسس علمية وتحليل دقيق لأبعاد هذه الظاهرة، ومحاربة أهم مؤشرات التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد.
8. إيجاد ووضع أهم الخطط والسياسات التي ترفع من حجم محاربة الظاهرة وكذا الوقاية منه.

5. أسباب ودوافع اختيار الموضوع :

ترجع أهمية اختيارنا لهذا البحث إلى أن الموضوع يلقى في الحاضر اهتماما بالغاً على مستوى نماذج التنمية في الدول المغاربية يوازي ما له من أهمية قصوى على المستوى الدولي في ظل التحولات الراهنة، ومن جهة أخرى سوف تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة على وضعية "الفساد"

ومحدداته وتأثيراته، سيما وأننا في وقت بدأت فيه بوادر اهتمام على المستوى الرسمي بهذا الموضوعة.

ونهدف من خلال هذه الدراسة عموماً إلى :

1. محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية والخاصة بالفساد بما انه يضعف مسار التنمية في المجال الاقتصادي وغير الاقتصادي.
2. تحديد أي المؤشرات المشاركة وأكثرها تأثيرا على تفشي ظاهرة الفساد.

6. الإطار الزماني والمكاني للدراسة :

زمنيا تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام 2007 إلى 2017، وقد تم اختيار سنة البداية من سنة 2007 كون أن مشروع قياس الفساد عرف تطورا خصوصا في ظل تطور بعد اقتصاديات الدول وكذلك وجود بعض المؤشرات الغير الاقتصادية وتدخلها في السياسات المنتهجة من طرف الحكومات، أما نهايتها فهي سنة 2017 باعتبارها أخر سنة للبيانات المتاحة أثناء إعداد الدراسة حول التحكم في مستوى الفساد في هذه البلدان المغاربية.

أما مكانيا فقد تناولنا 5 دول مغاربية وهي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا معتمدين في دراستنا على حجم ومدى انتهاج هذه الدول لمحاربة مثل هذه الممارسات، بالنظر إلى معيار درجة حرية الاقتصاد و كذا التضخم، إضافة إلى المحددات غير الاقتصادية كمستوى التعليم، حرية الصحافة، والاستقرار السياسي، مع الإشارة إلى أن هذه المحددات قد يختلف مدى مساهمة كل منها من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى أخر.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

بما تمليه متطلبات البحث العلمي وتبعا لما تناولناه في دراستنا، أصبح من الضروري الاعتماد على مجموعة من المناهج البحثية، ومن أهمها:

1. المنهج التاريخي: وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلى ذلك من خلال عرض الجوانب التاريخية والمتعلقة بتطور مؤشر الفساد.
2. المنهج الوصفي: ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها بغية الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وكان ظهوره متعدد المواطن على اعتبار أننا ملزمين بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، وذلك للوصول إلى العلاقة بين متغيرات النموذج المقترح.
3. المنهج التحليلي: وهو ما يطلق عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، وذلك من خلال الاعتماد على دراسة ميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني والقياس الاقتصادي، من اجل تحقيق الأهداف العامة للدراسة وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

8. محتوى الدراسة:

تم الاعتماد على منهجية IMRAD للإجابة عن إشكالية الدراسة، وقد قسمنا المذكرة إلى ثلاث فصول: الفصل التمهيدي ويدرس فيه أهم تعاريف الفساد الاقتصادي وكذا أسبابه وأهم أنواعه وابرز صيغه. أما الفصل الأول جاء تحت عنوان اثر المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية، وأخيرا الفصل الثاني فخصصناه للدراسة القياسية حيث أدرجنا المبحث الأول منه للطريقة والأدوات، وفي المبحث الثاني تناولنا دراسة للنتائج والمناقشات وصياغة للتوصيات.

الفصل التمهيدي

ظاهرة الفساد ... قراءة في المفهوم والأبعاد

الفصل التمهيدي

ظاهرة "الفساد" ... قراءة في المفهوم والأبعاد

ـ تمهيد:

أصبح "الفساد" من الظواهر الأكثر انتشارا وتوسعا وخاصة في الدول النامية، لما له من تأثير كبير على التكوين السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما الثورات التي شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة إلا نتاج للتغلب والقضاء على الأنظمة السابقة وكذلك لاستفحال الفساد في مثل هذه السياسات التي عمرت لمدة زمنية طويلة، وهو ما يعكس الأهمية التي تكتسيها هذه الظاهرة في تكوين المجتمعات بغض النظر عن تطورها وازدهارها. فالفساد في نظر الكثير من الاقتصاديين هو ظاهرة مرافقة لوجود الإنسان كسلوك ونشاط، وهو مرتبط مباشرة مع المكاسب المادية وكذلك الموارد الاقتصادية المتاحة وهو ما يؤثر على الأداء المالي والاقتصادي لدول العالم كافة وعلى الأخص الدول النامية.

وشهدت العقود الأخيرة اهتماما ملحوظا بموضوع الفساد ولعلى مبعث ذلك توسع نطاقه أفقيا وعموديا وتطور أساليبه فضلا عن تفهم وإدراك العديد من الجهات للتكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية المرتفعة له، وهو ما سنحاول دراسته في هذا الفصل من خلال ماهية الفساد الاقتصادي والذي قسمناه إلى مبحثين:

1. ماهية الفساد في الأدبيات الاقتصادية:

يرى (حسن، 2014) أنه أصبح للفساد نظرة أخرى مغايرة للتي كانت في الماضي، فان كانت نظرته في السابق يعد على انه سلوك شخصي محدود النطاق فقد أصبحت في المرحلة الحالية أشبه بنظام يؤطر بنية الإدارة الحكومية ورسم للسياسات الاقتصادية وحماية للمال العام.

ويعد الفساد إحدى المفردات المتداولة في مختلف المجتمعات ومن بينها الدول النامية وخاصة في السنوات الأخيرة، ولهذه المفردة العديد من الاستعمالات والدلالات اللغوية ومتعددة وهو ما سيدفعنا إلى استخدام الاشتقاقات اللغوية لهذه المفردة. ومن هنا نجد أن مصطلح الفساد لغويا يتشكل في صورة الفعل: فسد كعنصر وعقد وفسد ككرم، فسادا فسودا أي ضد الصلح، وفسد من المفسدة أي ضد المصلحة، وهو ما تحذر منه جميع الأعراف والمواثيق الدولة لما له من آثار سلبية ونتائج وخيمة على الفرد والمجتمع.

وفيما تعلق بالتعريف الاصطلاحي، فإنه وكما كتب (عنتره و عبدو ، 2000، صفحة 13) فإن مصطلح الفساد من المصطلحات العامة، وله تعاريف متعددة، ومن أهمها: أنه استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية كما ورد في تقرير التنمية للعالم 1996. أو أنه إساءة استخدام الأدوار "تقصيد الوظائف" العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة كما ذكر ذلك (Johnston, 1999, p. 05).

عرف (World Bank, 1997, p. 08) "الفساد" باعتباره مفهوماً يشمل مجموعة واسعة من التصرفات البشرية، والتي ومن أجل فهم تأثيرها على الاقتصاد أو النظام السياسي أو غيرها يجب فصلها عن بعضها البعض وإعادة تصنيفها للتمكن من رسم استراتيجيته للمواجهة؛ وبرغم ذلك يمكن القول بأن "الفساد" وبشكل عام وكما يرى (World Bank, 2008, p. 05) هو: إساءة استخدام الوظائف العامة (أو الحكومية) لتحقيق مكاسب خاصة. ويضيف (World Bank, 1997, p. 09) أن ذلك يتحقق بمجرد أن يقبل موظف حكومي أو يطلب رشوة أو يبتز طرفاً أخر من أجل الحصول عليها للتحايل على السياسات أو النظم العامة أو منحه ميزة التنافسية، أو من خلال المحسوبية والمحاباة للأقارب، سرقة ممتلكات الدولة، أو تحويل إيرادات الدولة لحسابات خاصة.

وفي دراسة أجريت على 50 ألف شخص في 64 دولة، تبين أن الفساد يكمن في مختلف القطاعات التي ترتبط عموماً بمصالح المواطنين، ومنها: الأحزاب السياسية، البرلمانات، مصالح الأمن، النظام القضائي، الإدارات المالية والجبائية، قطاع المال الأعمال، الجمارك، الخدمات الطبية، النظم التعليمية، المنظمات غير الحكومية، وحتى المؤسسات الدينية.

وبحسب (World Bank, 1997, p. 12) غالباً ما تكون أسباب "الفساد" متداخلة ومعقدة، متجذرة في سياسات البلد، متغلغلة في عمق التقاليد الإدارية والبيروقراطية للحياة اليومية، ملاصقة للتطور السياسي والاقتصادي خاصة منها المراحل الانتقالية، وممتدة في التاريخ الاجتماعي للدولة. وإضافة إلى ذلك، يزدهر "الفساد" عندما تكون مؤسسات الدولة ضعيفة، واقتصادها يولد ريوع مالية ضخمة ومغرية.

تتفق أراء المحللين على أن الفساد ينشأ ويترعرع في المجتمعات التي تتسم بالموصفات التالية: ضعف المنافسة السياسية؛ نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم؛ ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية؛ وغياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

كما تؤكد كل التقارير و الدراسات، وكما كتب (جوادي، 2020، صفحة 153) أن الفساد ظاهرة عامية بامتياز من حيث انتشاره أو من حيث آثاره فكل دول العالم المتطورة أو النامية و بغض عن النظر عن باقي التصنيفات و كل المؤسسات الرسمية و غير الرسمية و بغض النظر عن مقراتها ومهاماتها وكل الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية والمؤسسات العامة والخاصة....الخ عانت و لا تزال تعاني من الفساد و لو بنسب مختلفة و هذا الوضع الخطير حول الفساد إلى قضية كونية، وجعلها في قلب برنامج ونشاطات الكثير من الهيئات والمؤسسات الدولية مثل :"منظمة الشفافية الدولية"

و"الهيئة العامة لمكافحة الفساد" و "البنك العالمي" وغيرها على غرار العديد من مثيلاتها على المستوى الإقليمي، الوطني و المحلي.

ويرى (Amundsen, 1999, p. 01) أن "الفساد" هو عبارة عن مرض، وهو سرطان يأكل النسيج الثقافي والسياسي والاقتصادي للمجتمع، ويدمر عمل الأعضاء الحيوية، وهو واحد من أعظم التحديات في العالم المعاصر؛ ويقوض انجازات الحكومة الجيدة، ويشوه السياسة العامة، يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، ويضر بالقطاع الخاص ويكبح تطوره، ويؤذي الفقراء بشكل خاص. ويضيف (Amundsen, 1999, p. 10) أن هنالك مجموعة مربكة من المفاهيم والمفردات مرتبطة بمصطلح "الفساد"، والتي تستخدم كبديل، أو تعتبر كأنشطة تعبر عليه، وهي مثلاً: "الرشوة" التي يأخذها موظف حكومي (كمبلغ مالي ثابت، أو هدايا عينية، أو نسبة محددة من عقد مبرم...الخ) بهدف جعل الأمور تمر بسرعة وسلاسة أكبر. وأيضاً، "الاختلاس" من خلال سرقة الممتلكات العامة (النقدية أو العينية) من قبل الموظفين الحكوميين الذين كان من المفترض أن يديرها نيابة عن الدولة والشعب. وكذلك، "الاحتيال" الذي يقدم عليه موظفي الدولة لجني منافع خاصة من خلال الخداع والتحايل والمراوغة وغيره، بالإضافة إلى "الابتزاز" (وهو لجوء الموظف الحكومي إلى الإكراه أو العنف أو التهديد باستخدام القوة من أجل الحصول على مبالغ مالية أو ممتلكات عينية انطلاقاً من صلاحيات منصبه)، وأخيراً (وليس آخراً) "المحسوبية" بالتوزيع المتحيز للغاية لموارد الدولة (عقود، صفقات، مناصب عمل ...الخ) لفائدة الأصدقاء والأقارب بغض النظر عن الجدارة.

ويرى (Klitgaard, 1998) أن "الفساد" كنظام يتضمن بعدين في التحليل، فأولا يمكن صياغته رياضياً في المعادلة التالية: الفساد = احتكار السلطة + (حرية التصرف – المساءلة)

ويؤكد (Klitgaard, 1998, p. 04) أنه وبغض النظر عن طبيعة النشاط الممارس وبغض النظر عن مجال ممارسته (في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص)، وبغض النظر عن مكان ممارسته (في أوغنداقو بأفريقيا أو في مدينة واشنطن بأمريكا)، فإن أيً منا (فرداً أو جماعةً، أو تنظيماً) سوف يميل لممارسة الفساد عندما يحتكر السلطة على سلعة ما أو خدمة ما، وعندما يكون هو من لدية النفوذ في تحديد المستفيد من تلك السلعة أو الخدمة، خاصة في ظل غياب المساءلة.

وبشكل عام، وحسب النظرية الاقتصادية فإن الفساد يرجع إلى البحث عن الريع، وهذا ما يراه أنصار نظرية الاختيار العام، والتي يرجع أصحابها إلى أن الفساد هو التفاعل بين الزبائن أو العملاء مع موظفين عامين أو سياسيين أو أفراد آخرين يتصفون بالفساد.

وأما السياسيين فيرجعون الفساد أنه على شكل دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني، وهو كذلك وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة عليها ولهذا فإنهم يشككون في الفعالية المحتملة للإصلاحات السياسية والهيكلة، وعلاوة على ذلك فان تلك الآراء اعتمدت في تحليلها على النموذج البسيط كما أن نظرية الاختيار العام تعتمد على تقسيمات وصفية تنتشر في مجال العلوم السياسية.

2. أنواع الفساد ومظاهرة:

إن مسألة تصنيف الفساد وتباين صوره وأشكاله تدخل ضمن مقاربة تحديد خطورته على صيرورة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ، وهو ما يدل أن للفساد صور وأشكال، ومظاهر وأصناف كثيرة ومختلفة.

ويرى الباحث (حسن، 2014) أنه يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي: عرضي (فردي) ومؤسسي، ومنتظم. بحيث يكون الفساد عرضي أحياناً (أي في حالة عرضية) لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين أو مؤقتا وليس منتظما؛ ويكون ومؤسسي أي موجودًا في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك لوجود بعض الموظفين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة. ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الريع منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات. وأخيراً، يكون الفساد منتظم حين يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة فئاته وطبقاته ومختلف معاملاته، وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال: أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة، ويميل إلى أن يكون احتكارياً ويصعب تجنبه.

ومن زاوية ثانية، كتب (الربيعي، 2007، صفحة 34) أن الفساد نوعين: الفساد الكبير، هو الفساد الذي يشترك فيه مجموعات من الأشخاص وليس شخصًا واحدًا، ويحتاج إلى وقتٍ وقوة لمحاربته، ومن الأمثلة على الفساد الكبير قيام المسؤولين الكبار في دولة معينة بالاختلاس من المال العام والسماح لشركات غير مؤهله بإدارة وإنشاء المشاريع في الدولة. والنوع الثاني هو الفساد الصغير الذي يتورط فيه الموظفين الصغار على مستوى الإدارات والهيئات الحكومية وفروعها، وهذا النوع من الفساد من الأنواع التي يُمكن أن تتحول إلى فساد كبير إذا لم يتم قمعه.

وتتشكل مختلف مظاهر الفساد في عدة أشكال وهي سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق أغراض ومكاسب شخصية، ومن ذلك المنطق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر للمجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو آخر. وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخصت أهم أشكال الفساد وذلك من خلال الشكل.

- **الرشوة**: وتعتبر من أهم تعابير عن الفساد حيث أنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كل المستويات، ولا يكاد يخلوا بحث أو دراسة أو مقال أو تحليل لظاهرة الفساد إلا أسهب في تحليل مسبباتها ونتائجها وهناك جمعيات غير حكومية اقترن اسمها بمحاربة الرشوة، وفي البلاد العربية يقترن انتشار الرشاوى إما بالمسؤولين الحكوميين أو الموظفين على حدا سواء.

الشكل (01): أشكال الفساد وفق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

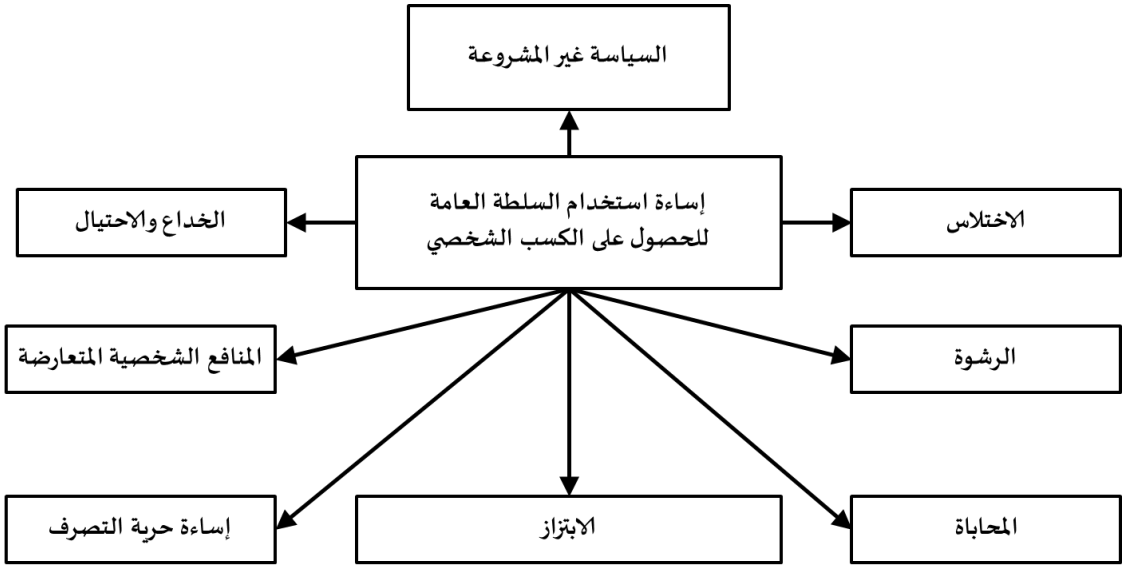

المصدر: مذكرة لنيل شهادة الماستر (كنزة سعدون) الموسم 2017/2016 جامعة أم البواقي.

- **الاختلاس:** إن نسبة اختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة لا بأس بها، وفي غيابه لا يكاد يكون كامل وشامل للرقابة الفعالة يصبح همهم الوحيد ملئ جيوبهم بالمال العام، دون اعتبار للحالة الاقتصادية للدولة أو الوضع المالي للميزانية ومن صور الاختلاس أن بعض المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لا تنتهي أبدا، وأن المشاريع الأخرى قيمتها محدودة ومعروفة توضع لها ميزانية هائلة.
- **التهرب الضريبي (الجبائي):** ونعني به تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح والتي عادة ما تنجز عن النشاطات غير المصرح بها أو بالتصريح الكاذب وهو المظهر الأكثر شيوعا في القطاع الخاص، وكذلك يحصل في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) فهو يغديه أيضا تراكم رأس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتل النقدية ومن جهة يفوت عليها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم.
- **المحاباة:** وهو أسلوب يتم من خلاله تموقع الفرد واحتلاله مكانة في اجتماعية فيمنح الفرص والامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والخبرة والجدارة كمحاباة للمسؤولين القدامى مثلا في قطاع الصحة لأجل أبنائهم في اقتناء واستيراد الأدوية لصالح المستشفيات.
- **ظاهرة غسيل الأموال:** والتي تعد من الآفات الخطيرة والحاضنة للفساد المالي والاقتصادي والاجتماعي وهي جريمة قانونية وشرعية، وكسب محرم يجب أن تتكاثف كل الجهود من أجل إيقافه كما تصف هذه الظاهرة بأنها أخضر ظواهر عصر الاقتصاد الرقمي.
- **التزوير:** ويعتبر هذا الشكل من الفساد حيلة سياسية قذرة وهي جريمة تتضمن نوع من الخداع والمكر وهو شكل أوسع من الرشوة والاختلاس ذلك أن موظفي الدولة يعملون من

خلال شبكة موسعة ومنظمة تعمل على الانجاز بمختلف السلع والخدمات (حسن، 2014، صفحة 82).

- **الابتزاز:** ويكون بالمال أو بوسائل أخرى تستعمل فيها الإكراه الجسدي والتهديد بالقوة وهو عادة ما تلجأ إليه المافيا خاصة في الدول الكبرى وذلك من خلال التأثير الذي تمارسه على الموظفين الكبار في الدولة بالقيام بمجموعة من الاغتيالات التي تستهدف زرع الرعب في نفوسهم لأجل تحقيق مصالح عامة (عنتره و عبدو ، 2000، صفحة 45).
- **المحسوبية:** وهي توزيع الموارد اعتبارا للعلاقات الحميمية التي تجمع المسؤول رفقة الأصدقاء وهو من أهم الأشكال الشائعة في الأنظمة الأبوية الجديدة وذلك من خلال انتشار قاعدة الزبون المفضل وهذا الشكل يشبه إلى حد ما المحاباة، إلا أن الفرق يكمن في أن هذه الأخيرة أي المحاباة تكون أكثر انغلاقا على المافيا أو الأطراف الأخرى.

3. آليات مكافحة الفساد وطرق قياسه:

لقد شهد العالم في العام 2011 حركة متزايدة تنادي بقدر أكبر من الشفافية حيث أخذت زخما لا يمكن مقاومته، وكانت مطالبات الشعوب حول العالم تصر على مساءلة حكوماتهم؛ كما أنه ومنذ ذلك الحين بدأ المختصون في حملات واسعة لتحديد طرق كمية ومؤشرات يمكن من خلالها قياسه.

يستخدم الباحثين عدة مؤشرات لقياس مستوى الفساد في الدول والتي من أشهرها:

أ. **مؤشر مدركات الفساد (CPI):** الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ العام 1995 والتي تعد مصدرا علميا موثوقا لقياس درجة الفساد في الدول على مر السنوات الماضية، وقد استخدمت البيانات التي تنشرها في العديد من الأبحاث والدراسات وعلى مستويات عالية من البحوث العلمية. وقد خلصت تلك الأبحاث إلى نتائج جد مرضية.

ب. **مؤشر التحكم في الفساد:** والذي يصدره البنك الدولي يعتبر من ضمن المؤشرات المواكبة للحوكمة وهو من أهم مؤشر معتمد دوليا، وهو يقيس آراء عامة الناس وليس الخبراء فقط وفي كل بلد يشملها القياس يتم استطلاع عينة عشوائية تمثيلية من العامة.

ج. **مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG):** ويعد من بين المؤشرات الفرعية والذي بدا العمل به منذ عام 1980، وتمت إتاحته رسميا عبر الانترنت في سنة 2001 ويشمل 22 متغيرا موزعا على ثلاث مجموعات وهي: المخاطرة السياسية (12 متغيرا و 100 نقطة)، المخاطرة التمويلية و الاقتصادية (05 متغيرات و 50 نقطة لكل منهما)، وتتراوح قيمته بين (0) للمخاطرة المرتفعة و (100) للمخاطرة المتدنية، وهو يغطي 140 دولة ومن بينها: الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس، ولا تشمل موريتانيا.

د. **مؤشر دافعي الرشوة (BPI):** وهو ما يرتكز على الرشاوى التي تدفع من قبل القطاع الخاص، عند ممارسته للأعمال التجارية في الخارج وهو الذي يبين مدى استخدام

الشركات العالمية من أجل فتح أسواق في غير بلدانهم الأصلية. ففي سنة 2011 شمل مسح مؤشر دافعي الرشوة آراء 3016 من كبار المسئولين التنفيذيين في 30 دولة من جميع أنحاء العالم، وتتراوح قيمته من (0- 10) بحيث تمثل الدرجة القصوى (10) إلى أن هذه الدول ليست منخرطة في مثل هذه الممارسات، في حين يمثل الاقتراب من الدرجة (0) إلى أن الرشوة تمارس بشكل دائم.

هـ. **مؤشر الشفافية في تقارير الشركات (TRAC):** ويرتكز على مدى نوعية المعلومات المقدمة بخصوص التدابير ونظم الإدارة المطبقة فيها حيث يتم الحصول على المعلومات المطلوبة من مواقع الشركات وتقريريها السنوية ويتم تحويل النتائج الى تصنيفات للبلاد والقطاع الصناعي وهذا ما يعزز دور الحوكمة الجيدة للشركات (الركيبات، 2014).

وإن جهود مكافحة الفساد تعتبر في مجملها أسلوب من أساليب التغيير لكونها تنطلق من قاعدة أساسية وهي تغيير الأوضاع إلى الجانب الأكثر ايجابية وشفافية في التعامل مع المعطيات المتاحة لبيئة العمل، وذلك من خلال:

أ. اكتشاف نقاط الضعف والثغرات التي أدت إلى ذلك.

ب. معرفة نقاط القوة وتأكيدها.

وفي نفس الوقت تحتاج إلى عملية تغيير للصفات والقدرات القيادية من أجل اقتراح أساليب فعالة لمكافحة مثل هذه الظواهر، ويساعد في تحقيق ذلك التأثيرات المتبادلة للمصادر الآتية:

أ. دور التنظيم الرسمي.

ب. الخصائص الشخصية.

ج. الخبرة في بيئة العمل.

ومن طرق معالجة الفساد وأساليب مكافحته على النحو الآتي:

أ. وضع عقوبات ردعية للحد من ظاهرة الفساد بحيث تكون واضحة ومعلنة للجميع.

ب. تحسين الظروف المعيشية للموظفين ووضع إطار وظيفي مناسب حسب ظروف تتناسب مع الوضع الاجتماعي والثقافي للبلد.

ج. إتاحة الفرصة لخلق نوع من الإبداع والتطوير عن طريق وضع تحفيزات للموظفين ليتمزوا عن غيرهم من الموظفين.

د. تشكيل لجنة في كل دائرة حكومية للقضاء على مثل هذه السلوكيات وكذا محاربة الفساد وعلاج هذه الانحرافات واكتشافها.

هـ. توفير القيادات الشابة النشيطة والمؤمنة بالتطوير والتغيير والتي تملك مؤهلات وخبرات علمية وتأهيلها لقيادة العمل الوظيفي لضمان نجاحها في العمل الذي يمكنها قيادتها (الركيبات، 2014).

ـ خاتمة الفصل:

من خلال مراجعتنا للفساد خلصنا إلى انه من أهم وسائل تعطيل النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتأمين تدخل ناجح للحكومة في النشاط الاقتصادي. إلا أن تدني مستوياته يساهم في الحد من انتشار مثل هذه الظواهر لدى وجب محاربته لتحقيق نمو اقتصادي مزدهر.

وهو ما يدفعنا إلى التطرق إلى أهم العناصر والمؤشرات التي تشجع على الفساد وأسباب انتشاره بكثرة، قصد تحديد ومعرفة أهم النسب والمعطيات التي يتم جمعها من خلال البيانات أو المعلومات التي تنشر عن طريق هيئات دولية ووطنية ذات مصداقية وموضوعية لتمكن الباحثين والاقتصاديين من تحليل وضع وسياسية كل دولة على حدى، وانتهاج أساليب ووضع قوانين ردعية للقضاء على الفساد أو على الأقل التقليل من تغلل هذه الظاهرة والوصول إلى أدنى مستوياتها.

الفصل الأول

النموذج الاقتصادي للفساد في الدول المغاربية

الفصل الأول

النموذج الاقتصادي للفساد في الدول المغاربية

ـ تمهيد:

بدايةً تجدر الإشارة إلى أن وضع الفساد في الدول المغاربية يعد مقلقا، وهو ما يجسده تقاعس حكومات هذه الدول في تكثيف محاربة مثل هذه الظواهر خصوص أنه يمس الوضع العالمي وكيانها دون استثناء، كما تؤكد ذلك منظمة الشفافية الدولية (Transparency International, 2021) أن مؤشر مدركات الفساد لهذا العام يشير إلى أن أغلبية الدول تحقق تقدما ضئيلا وفي بعض الأحيان يكون معدوما في إنهاء الفساد، وقد تبين ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها حيث أن أكثر من ثلثي دول العالم قد تحصلت على أقل من 50 نقطة وبمتوسط درجة 43، وهو ما يعد أداء ضعيفا جدا بالمقارنة مع السنوات الأخيرة.

وقد أكدت الكثير من الدراسات أن ريوع الموارد الطبيعية (النفط، الثروات الباطنية...الخ) تشكل مدخلاً مهماً لتفشي "الفساد"، ففي كتابها حول الفساد الحكومي، كتبت (Susan, 1999) أن الكثير من الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية بشكل كبير في إيراداتها يكون مستوى "الفساد" في مستويات عالية، خاصة منها الدول النامية، والدول التي تعتمد نظام حكم وإدارة مفرط في المركزية. كما توصل كل من (Leite & Weidmann, 1999) و(Daron & Thierry , 2000) أنه عندما تكون الريوع مرتفعة في بلد ما بسبب وفرة الموارد الطبيعية فإن مستوى "الفساد" مرتفع. وهذا التحديد ينطبق على الدول المغاربية خاصة منها ليبيا والجزائر وموريتانيا، وهي دول يغلب على إجمالي إيراداتها مداخيل ريوع الموارد الطبيعية، فالجزائر وليبيا تشكل الصادرات من الوقود حدود 92 إلى 94 بالمئة من إجمالي الصادرات، وموريتانيا حوالي 50 بالمئة من صادراتها من المواد الخام والمعادن.

وخلال هذا الفصل، سوف نحاول استحضار المنظور الكمي للفساد في الدول المغاربية، من خلال محاولة بناء النموذج الاقتصادي للظاهرة كمدخل للتحليل الكمي والقياسي لها.

1. تحليل الدراسات السابقة كأرضية لبناء النموذج:

أولى وأهم البحوث التي ارتكزت عليها دراستنا هذه، والتي كان لها دور كبير في حصر المتغيرات المستقلة نذكر الورقة البحثية للمشرف (جوادي، 2020)، والتي تطرق إلى تحليل المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد، والتي تم قياسها من خلال مؤشرات مختلفة، وذلك من خلال مؤشر "مكافحة الفساد" في خمس بلدان مغاربية هي (الجزائر ، تونس ، المغرب ، ليبيا، موريتانيا)

للفترة من 2007 إلى 2017 باستخدام بيانات البانل وطريقة PMG / ARDL وباستخدام برنامج Eviews.10؛ ولقد أثبتت النتائج التجريبية أن "الحرية الاقتصادية" و"مستوى التعليم" و"الاستقرار السياسي" و"حرية الصحافة" لها تأثير كبير على مستوى "الفساد"، لكن "التضخم" ليس له دلالة إحصائية فيما يتعلق بالفساد.

إضافة إلى ذلك، شكلت الدراسات الآتي ذكرها سنداً قوياً في تصميم النموذج العام لمعالجة المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد البلدان المغاربية الخمس.

1. دراسة (Herzfelda & Weiss, 2003) التي أثبتت أن هناك أدلة على أن ارتفاع نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تسبب في انخفاض مستوى "الفساد"، باعتبار ذلك (أي كما ارتفاع نسبة الواردات) ناتج تباعاً من انخفاض الرسوم الجمركية وغير الجمركية على الواردات أي اختفاء حواجز التصدير والاستيراد وبالتالي تراجع معدل رشوة بين المسؤولين الحكوميين في سلسلة إجراءات الاستيراد، وهو نفس التصور الذي ذهب إليه (Knack & Azfar, 2003)، وكذلك (Guillaume, 2006) الذي أكد أن رفع مستوى "الحرية الاقتصادية" يخفض من مستوى "الفساد".
2. دراسة كل من (Al-Marhubi, 2000) و (Özsahin & Üçler, 2017) واللتين أكدتا أن "الفساد" يرفع من معدلات "التضخم"، بالإضافة إلى دراسة (Braun & Tella, 2004) والتي غطت 75 دولة للسنوات بين 1982 و1994، وكانت النتيجة أن ارتفاع معدل "التضخم" تزامن معه تأثير إيجابي إحصائي مهم على "الفساد"، أي أن ارتفاع الأسعار رفع "الفساد"، وهي نفسها النتيجة التي برهنتها دراسة كل من (Akça, Ata, & Karaca, 2012).
3. دراسة كل من (Anwar & Shabbir, 2007) والتي عالجت عينة من 41 دولة نامية وحللت محددات الفساد فيها، وتوصلت الدراسة أن "مستوى التعليم" بين مواطني أي دولة كان له تأثير كبير وإيجابي على مستوى "الفساد"، أي أن ارتفاع "مستوى التعليم" أدى إلى ارتفاع في مستوى "الفساد" المدرك، وهي نفسها النتيجة التي توصل إليها (Guillaume, 2006).
4. دراسة (Marcus, 2016) والتي أكدت أن الصحافة النشطة، المشارِكة، المستقلة والحرة تقدم ترسخ الشفافية، والتي بدورها تفتح المجال واسعاً للمساءلة السياسية والاقتصادية، ومن ثم القضاء على "الفساد". وهي نفسها النتيجة التي أكدتها دراسة (Anwar & Shabbir, 2007) بحيث توصلا إلى أن زيادة درجة "حرية الصحافة" تؤدي إلى انخفاض مستوى "الفساد"، وأوصيا بقوة بضرورة دعم سياسة التحرير الصحفي بالكامل لتقليل مستوى "الفساد" المدرك إلى درجات دنيا.

دراسة (Campante, Chor, & Do, 2009) والتي حللت العلاقة بين "الاستقرار السياسي" ومستوى "الفساد"، وأثبتت أن العلاقة بينها يمكن أن تشكل علاقة على شكل حرف (U)، ما يعني أن الحكومة الأقل استقراراً هي أكثر استعداداً للاختلاس والرشوة، أي "الفساد".

2. المنظور الكمي للفساد في الدول المغاربية:

بحثياً، تزدحم الأدبيات الاقتصادية بحزم هائلة من المحددات والمتغيرات التي اختبر الخبراء مديات تفسيرها لمستوى "الفساد" في دول العالم على مر العقود الماضية، ولعل من بين أهم تلك المحددات التي يمكن من خلالها تحديد قيم مستوى الفساد في الدول المغاربية الخمس والتي تمثل "مجتمع الدراسة" وفق مؤشر منظمة الشفافية الدولية و مؤشر التحكم في الفساد، وهي وكما سبق الذكر مؤشرات تعكس وضعا خطير وذلك من خلال قراءتنا لدول المنطقة برمتها إلى غاية 2017 حيث أنها لم تتعدى عتبة 57 نقطة من أصل 100 نقطة لمؤشر التحكم في الفساد على مدار العقد الماضي. وهو ما يجعلها تعتبر من بين أكثر الدول فسادا في العالم، وعليه لا بد من البحث والتدقيق العميق في المحددات التي توضع كأرضية لمعالجة هذه الظاهرة وكذا كيفية الخروج من هذا النفق المظلم. ومن خلال نظرتنا لدول المنطقة برمتها وحتى 2017 لم تتعدى عتبة 42 نقطة من أصل 100 نقطة والتي يتكون منها "مؤشر مدركات الفساد" (CPI) على مدار السنوات الماضية بالرغم من المجهودات التي تبذرها حكومات تلك الدول في إطار محاربته، وهي عتبة جعلتها في قائمة الدول الأكثر فسادا من بين 180 دولة يشملها المؤشر.

الجدول (01) قيم مؤشر الفساد في الدول المغاربية للفترة من 2007 إلى 2017
وفق مؤشري منظمة الشفافية الدولية (CPI)* ، والبنك الدولي(CORR) **

الوحدة	تونس		الجزائر		ليبيا		المغرب		موريتانيا	
(النقطة /100)	CPI	CORR	CPI	CORR	CPI	CORR	CPI	CORR	CPI	WGI
2007	42	49,51	30	34,47	25	14,56	35	44,66	26	33,98
2008	44	47,57	32	33,01	26	17,96	35	41,75	28	23,30
2009	42	51,67	28	33,49	25	7,66	33	45,45	25	30,62
2010	43	48,57	29	36,67	22	5,24	34	52,86	23	26,19
2011	38	56,40	29	35,07	20	5,69	34	42,18	24	30,81
2012	41	56,87	34	37,44	21	3,32	37	39,81	31	24,17
2013	41	56,87	36	39,34	15	0,95	37	44,08	30	21,80
2014	40	55,77	36	32,21	18	1,44	39	50,00	30	16,83
2015	38	55,77	36	28,85	16	0,96	36	52,40	31	17,31
2016	41	53,37	34	27,40	14	1,92	37	53,85	27	24,52
2017	42	53,85	33	30,29	17	1,92	40	52,88	28	23,08

Source: * transparency International (www.transparency.org) ** Worldwie Governance Indicators.

كما أن قراءة الخارطة الدولية من خلال مؤشر "الفساد" تؤكد وجود علاقة قوية بين بين مستوى "الفساد" ومستوى "التنمية الاقتصادية"، باعتبار أنه العام 2017 على سبيل المثال اعتلت

سنغافورا المرتبة الثانية عالمياً من حيث نقاوتها من "الفساد" بـ 84 نقطة في الوقت الذي تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث "نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي" بحوالي 34 ألف دولار، وكذلك لكسمبرغ التي احتلت المرتبة الثالثة في مؤشر "الفساد" بـ 82 نقطة الثانية عالمياً وهي في المرتبة الثالثة من حيث "نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي" بأكثر من 103.7 ألف دولار.

في القابل جاءت دول سوريا وجنوب السودان والصومال في المراتب الدنيا 14 و 12 و 9 على التوالي وهي تقبع في مراتب متأخرة من حيث التنمية الاقتصادية. وقد توصلت الكثير من الدراسات على غرار (Chea, 2015) و (Anwar & Shabbir, 2007) إلى أن مستوى "التنمية الاقتصادية" لأي بلد ما يعد محدداً مهماً جداً لمستوى "الفساد" فيه. وفي المقابل يؤكد (Hung, 2001, p. 76) أن زيادة 1 بالمئة في مستوى "الفساد" يقلل من معدل النمو بنحو 0.72 بالمئة، وأن أهم قناة تسهل وتعزز تأثير "الفساد" على "النمو الاقتصادي" هي عدم الاستقرار السياسي الذي يمثل حوالي 53 بالمئة من التأثير الكلي.

كما وتعتبر "الأجور في القطاع الحكومي" من أهم ما فسر مستويات "الفساد" العالية خلال بدايات النصف القرن الماضي، مثلما أكد ذلك (Becker, 1968) في دراسته التي أسست لفكرة تأثير الأجور في "الفساد"، والتي تعتبر من أولى البحوث الذي ربطت بين المفهومين، وهي النتيجة التي عززتها نتائج بحث كل من (Rijckeghem & Wederb, 2001).

3. قراءة في محددات الفساد في الدول المغاربية:

ولأن النمذجة الاقتصادية والتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية يتمحور أساساً على مبدأ "التبسيط الممنهج" للقضايا المطروحة، وذلك على غرار "العلم" عموماً[1] كما كتب ذلك (Karl, 1988)، فإنه ومن جملة تلكم المتغيرات والمحددات التي تفسر ظاهرة "الفساد"، سوف نقوم واستنادا للدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية باختيار 5 متغيرات (محددات) لاختبار حجم واتجاه علاقتها بمستوى "الفساد" في الدول المغاربية، ألا وهي:

- محددين اقتصاديين، هما:
  1. الحرية الاقتصادية؛
  2. التضخم.
- ثلاث محددات غير اقتصادية، هي:
  1. مستوى التعليم؛
  2. حرية الصحافة؛
  3. الاستقرار السياسي.

والجدول الموالي يلخصها من حيث الرمز، الشرح ووحدة القياس.

1. Science may be described as the art of systematic over-simplification/Karl Popper (1902-1994).

الجدول (02): تحديد متغيرات النموذج الاقتصادي (الرمز، الشرح ووحدة القياس)

المتغير		الرمز	المؤشر	الوحدة	المصدر
التابع	مستوى الفساد	CORR	مؤشر التحكم في الفساد	نقطة	Worldwide Governance Indicators
اقتصادية	الحرية الاقتصادية	FREE	مؤشر حرية اداء الاعمال	نقطة	www.heritage.org
	توزيع الثروة/ الدخل	INF	التضخم	نسبة مئوية	https//data worldbank.org
غير اقتصادية	مستوى التعليم	EDU	الالمام بالقراءة والكتابة بين البالغين (15 عاما فأكبر)	نسبة مئوية	https//data worldbank.org
	حرية الصحافة	PRESS	مؤشر حرية الصحافة	نقطة	www.rst.org
	الاستقرار السياسي	POLI	مؤشر الاستقرار السياسي	نقطة	https//data worldbank.org

المصدر: اعداد فريق البحث.

3. 1. الحرية الاقتصادية (FREE):

ترى منظمة (Heritage, 2018) التي تشرف على إصدار "مؤشر الحرية الاقتصادية" (IEF)[2]، أن "الحرية الاقتصادية" (الإطار العام لمؤشر "حرية أداء الأعمال"[3])، هي: حق أساسي لكل إنسان في التصرف في عمله وممتلكاته داخل مجتمع حر اقتصاديًا، يتمتع الأفراد فيه بحرية العمل، والإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار بأي طريقة يرغبون فيها، ولا تمارس فيه الدولة أي ضغوطات على العمل ورأس المال والسلع للتحرك بحرية. كما وتعتمد المنظمة على 12 عاملاً كمياً ونوعياً لقياس "الحرية الاقتصادية"، مجمعة في 04 فئات أساسية، هي:

(01) سيادة القانون (حقوق الملكية، وسلامة الحكومة، والفعالية القضائية)؛

(02) حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)؛

(03) الكفاءة التنظيمية (حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية العمل، الحرية النقدية)؛

(04) الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

ويتم تصنيف كل تلك الحريات على مقياس من 0 إلى 100، وهو المجال الذي يتم على أساسه إصدار "المؤشر" وترتيب الدول على قيمه.

وخلال السنوات الماضية، حاولت العديد من الدراسات دراسة العلاقة بين "الحرية الاقتصادية" ومستوى "الفساد" في دول العالم، وأكدت وجود تلك العلاقة القوية والموجبة. فمثلاً،

2. Index of Economic Freedom.

3. Index of Business Freedom.

ذكرت دراسة (Herzfelda & Weiss, 2003) أن هناك أدلة على أن ارتفاع نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تسبب في انخفاض مستوى "الفساد"، باعتبار ذلك (أي كما ارتفاع نسبة الواردات) ناتج تباعاً من انخفاض الرسوم الجمركية وغير الجمركية على الواردات أي اختفاء حواجز التصدير والاستيراد وبالتالي تراجع معدل رشوة بين المسؤولين الحكوميين في سلسلة إجراءات الاستيراد، وهو نفس التصور الذي ذهب إليه (Knack & Azfar, 2003)، وكذلك (Guillaume, 2006) الذي أكد أن رفع مستوى "الحرية الاقتصادية" يخفض من مستوى "الفساد".

وفي الاتجاه المعاكس، توصل كل من (Yamarik & Redmon, 2017, p. 20) أن الفساد يقوض "الحرية الاقتصادية"، ولكن تلك "الحرية الاقتصادية" لا تؤثر بشكل كبير على مستوى "الفساد"، بل أن حرية التجارة (باعتبارها أحد أوجه "الحرية الاقتصادية") تزيد من مستوى "الفساد" كما أكدت ذلك دراسة (Majeed, 2014) التي استخدم فيها مجموعة بيانات 146 دولة خلال الفترة من 1984 إلى 2007 مثبتاً العلاقة غير الرتيبة بين "حرية التجارة" و"الفساد"، وأن جوهر تلك العلاقة مرهون بحجم وعمق سياسة الإصلاح المنتهجة والمرافقة لعملية تحرير التجاري وتقويض "الفساد".

الجدول (03) قيم مؤشر حرية أداء الأعمال للدول المغاربية (2007-2017)

الوحدة: نقطة /100	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2007	78,9	73,7	20	74,6	37,5
2008	80,1	73,6	20	76,1	39,9
2009	81,6	72,5	20	76,2	53,6
2010	80,2	71,2	20	76,1	48,3
2011	80,2	69,4	20	75,7	48,3
2012	82,9	66,3	20	77,2	51,3
2013	82,8	65,2	20	76,4	43,3
2014	80,7	66,3	77,9	76,2	38
2015	81,2	66,6	66,7	68,8	50,5
2016	81,3	62,1	63,1	66,4	48,7
2017	80,6	61,1	52,5	67,7	64,4

Source : the heritage foundation (www.heritage.org) 2020

3. 2. توزيع الثروة (IFN):

جرت العادة في الدراسات الكمية والقياسية، أن قياس متغير عدالة توزيع الثروة يتم عبر استحضار قيم معامل "جيني"[4] الذي تنشره "الأمم المتحدة" وبالتعاون مع "البنك الدولي"، والذي يقيس بحسب (World Bank, 2020) مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر في

4. Gini Coefficient.

اقتصاد ما عن التوزيع العادل والتام، وهكذا يمثل الصفر (0) المساواة الكاملة، بينما تعني قيمة (100) عدم المساواة الكاملة. وفي إطار ذلك توصل (Paldam, 2002, p. 08) في دراسته أنه قد يزيد توزيع الدخل غير العادل من إغراءات تحقيق مكاسب غير مشروعة، وبالتالي زيادة مستوى "الفساد".

وأيضاً، وفي دراستهم لسلسلة زمنية (1984 إلى 2012) لـ 71 دولة توصل كل من (Ullah & Ahmad, 2016) أن "الفساد" محدد مهم جدا لعدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة، وأن الدول شديدة "الفساد" تعاني من عدم مساواة عالية في الدخل، كما وأكدا أنه عندما يكون الإنفاق الحكومي أعلى يكون "الفساد" أكثر ضرراً للنمو الاقتصادي.

ونظراً لعدم توفر بيانات معامل "جيني" للدول المغاربية بشكل منتظم ومتسلسل، سوف نعبر عن هيكل توزيع الثروة (أو الدخل) من خلال مؤشر "القدرة الشرائية للمواطن" أو "التضخم" باعتباره المتغير الأقرب للدلالة على ذلك، والذي تتوافر بياناته بشكل دقيق على قواعد البيانات المتاحة على غرار قاعدة بيانات (World Bank, 2020) التي سوف نستحضر منها قيم "التضخم" لدول المنطقة، باستثناء "ليبيا" التي لم تظهر قيم "التضخم" فيها على قاعدة بيانات "البنك الدولي" إلا إلى غاية 2013، فاستحضرنا معدل "التضخم" من قاعدة بينات "البنك المركزي الليبي" (CBL, 2008).

الجدول (04) نسبة التضخم في الدول المغاربية 2007-2017

الوحدة: نسبة مئوية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2007	3,42	3,67	6,25	2,04	7,25
2008	4,92	4,86	10,36	3,71	7,35
2009	3,52	5,73	2,46	0,99	2,22
2010	4,42	3,91	2,80	0,99	6,28
2011	3,54	4,52	15,52	0,91	5,69
2012	5,14	8,89	6,06	1,29	4,90
2013	5,80	3,25	2,61	1,87	4,13
2014	4,94	2,92	2,40	0,44	3,53
2015	4,86	4,78	9,80	1,56	3,25
2016	3,71	6,40	24,00	1,64	1,47
2017	5,33	5,59	28,50	0,75	2,25

Source : https://data.worldbank.org.2020.

وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين "الفساد" و"التضخم" في الاتجاهين، وبينما توصل (Al-Marhubi, 2000) و(Özsahin & Üçler, 2017, p. 12) إلى أن "الفساد" يرفع من معدلات "التضخم"، فإن (Braun & Tella, 2004) أكدا الاتجاه المعاكس من خلال دراستهما التي غطت 75 دولة للسنوات بين 1982 و 1994، وكانت النتيجة أن ارتفاع معدل "التضخم" تزامن معه تأثير إيجابي

إحصائي مهم على "الفساد"، أي أن ارتفاع الأسعار رفع "الفساد"، وهي نفسها النتيجة التي برهنتها الكثير من الدراسات الاحصائية الأخرى على غرار دراسة كل من (Akça, Ata, & Karaca, 2012).

3. 3. مستوى التعليم (EDU):

في ضوء ما تم مراجعته، يتم الدلالة على "مستوى التعليم" باعتماد قيم "معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين"[5] (15 سنة فأكثر)، والتي سوف نستحضرها من خلال قاعدة بيانات "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (UNDP)، باستثناء دولة "ليبيا" التي سوف يتم استحضار قيم "معدل القراءة والكتابة بين البالغين" (15 سنة فأكثر) فيها من قاعدة بيانات (Knoema, 2020).

ويعرف (UNESCO Institute of Statistics, 2020) "معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين" (15 عاما فأكبر) بأنه نسبة البالغين فوق 15 عاماً فأكبر من المجتمع الذين يستطيعون (مع الفهم) قراءة وكتابة كلام موجز وبسيط عن حياتهم اليومية، وملمين بشكل عام بمبادئ الحساب (أي القدرة على القيام بعمليات حسابية بسيطة).

الجدول (05) نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة فما فوق) من إجمالي سكان الدول المغاربية من 2012-2017

الوحدة: نسبة مئوية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2007	77,19	72,64	60,16	52,3	45,5
2008	77,56	72,64	60,16	55,14	45,5
2009	77,56	72,64	60,16	56,08	45,5
2010	79,13	72,64	60,16	56,08	45,5
2011	79,65	72,64	60,16	67,08	45,5
2012	80,21	75,13	88,9	69,42	57,5
2013	80,21	75,13	88,9	69,42	57,5
2014	80,21	75,13	88,9	69,42	57,5
2015	97,39	80,2	99,95	69,42	62,64
2016	97,39	80,2	99,95	69,42	62,64
2017	97,39	80,2	99,95	69,42	62,64

Source : https://data.worldbank.org.2020.

ويرى كل من (Anwar & Shabbir, 2007) أثناء دراستهما لمحددات "الفساد" في 41 دولة نامية أن "مستوى التعليم" بين مواطني أي دولة كان له تأثير كبير وإيجابي على مستوى "الفساد"، أي أن ارتفاع "مستوى التعليم" أدى إلى ارتفاع في مستوى "الفساد" المدرك، وقد أرجع الباحثين أن سبب

5. Literacy Rate (Adult 15 years and over).

ذلك يعود إلى أن الوظيف العمومية هي المصدر الرئيسي للوظائف في البلدان النامية، وأن الوظائف الحكومية هي البيئة التي ينشط فيها "الفساد". وهذه النتيجة تتفق فيها الكثير من باقي الدراسات التي عالجت قياسياً العلاقة بين "مستوى التعليم" و"الفساد" على غرار دراسة (Guillaume, 2006, p. 17).

وفي الاتجاه المعاكس، يرى (Dridi, 2014) والذي عالج بيانات مقطعية لمجموعة من الدول خلال 22 سنة (1980 إلى 2002) أن هنالك صلة قوية بين مستوى "الفساد" ومعدلات "الالتحاق بالمدارس" (أي "مستوى التعليم")، وأن مستوى "الفساد" المرتفع والمتصاعد يقلل من إمكانية الوصول إلى المدارس خاصة منها المرحلة الثانوية، ويؤكد (Dridi, 2014, p. 489) أن زيادة بنقطة واحدة في "الفساد" تؤدي إلى خفض معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية بمقدار 10 نقاط مئوية تقريبًا.

3. 4. حرية الصحافة (PRESS):

ترى (Marcus, 2016) أن الصحافة الحرة المستقلة لا تشكل أهمية بالغة للديمقراطية فحسب، بل وهي أيضاً سلاح قوي ضد كل مظاهر "الفساد" وممارسات الأعمال الرديئة التي تقوض الازدهار الاقتصادي للدولة، فالأمر ببساطة (في تصورها) هو: أن بناء اقتصاد أفضل وأقوى وأكثر نشاطاً أمر غير ممكن في غياب صحافة حرة وعالية الجودة في أدائها.

الجدول (06) درجة حرية الصحافة في الدول المغاربية 2007-2017

الوحدة: نسبة مئوية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2007	57	40,5	66,5	33,25	15,5
2008	48,1	31,33	61,5	33,25	23,88
2009	61,5	49,56	64,5	41	28,5
2010	72,5	47,33	63,5	47,4	25,38
2011	60,25	56	77,5	63,29	22,2
2012	60,25	56	77,5	63,29	22,2
2013	39,93	36,54	37,86	39,4	26,76
2014	38,15	36,26	39,72	39,19	26,53
2015	38,68	36,63	45,99	39,19	25,27
2016	31,6	41,49	57,89	42,64	24,03
2017	32,22	42,83	56,81	42,42	26,49

Source : Reporters without border (www.rsf.org) 2020

ولقياس درجة "حرية الصحافة" استحدثت منظمة "مراسلون بلا حدود" العام 2002 مؤشراً مرجعياً يمكن استخدامه في الدراسات والبحوث العلمية التي تعنى بدارسة حرية الصحافة تحديداً والقضايا ذات الصلة بها (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية...الخ). وهو "مؤشر حرية

الصحافة العالمي" (WPFI)[6]. ويُصنف المؤشر بحسب (RSF, 2020) 180 دولة وفقًا لمستوى الحرية المتاح للصحفيين من خلال تجميع ردود الخبراء على استبيان وضعته المنظمة انطلاقاً من معايير: التعددية، استقلال وسائل الإعلام، والبيئة الإعلامية والرقابة الذاتية، الإطار التشريعي، الشفافية، جودة البنية التحتية التي تدعم إنتاج الأخبار والمعلومات.

وليتم بعدها تصنيف الدول على درجات المؤشر وفق فئات اللون على النحو التالي:

(01) من 0 إلى 15 نقطة وضع جيد (أبيض)؛

(02) من 15.01 إلى 25 نقطة وضع جيد إلى حد ما (أصفر)؛

(03) من 25.01 إلى 35 نقطة وضع يعتبر إشكالية (برتقالي)؛

(04)من 35.01 إلى 55 نقطة وضع سيئ (أحمر)؛

(05) من 55.01 إلى 100 نقطة وضع سيئ للغاية (أسود).

وفي إطار محاربة "الفساد" استشهدت (Marcus, 2016) بتحقيق لوكالة "رويترز" العام 2012 والذي تطلب عدة أشهر من البحث حول مخطط "ستاربكس" للتهرب الضريبي، أين قام "توم بيرجن" بتحليل حزم من الوثائق التي جمعتها حول الشركة لعدة سنوات، لكي يكتشف ويفضح ويشرح التفاصيل حول كيفية تحايل الشركة على الضرائب المحلية في البلدان التي كانت تزاول فيها أعمالها، وقد أفضى تحقيقه إلى نتائج مدوية لا يزال صداها يتردد عالمياً، بالمختصر ترى (Marcus, 2016) في نهاية مقالها أن: الصحافة النشطة، والمشارِكة والمستقلة والحرة تقدم منفعة عامة، ألا وهي: الشفافية التي تفتح المجال واسعاً للمساءلة السياسية والاقتصادية، ومن ثم القضاء على "الفساد". وهي نفسها النتيجة التي أكدتها دراسة (Anwar & Shabbir, 2007, p. 760) بحيث توصلا إلى أن زيادة درجة "حرية الصحافة" تؤدي إلى انخفاض مستوى "الفساد"، وأوصيا بقوة بضرورة دعم سياسة التحرير الصحفي بالكامل لتقليل مستوى "الفساد" المدرك إلى درجات دنيا (Anwar & Shabbir, 2007, p. 762).

3. 5. الاستقرار السياسي (POLI):

مفاهيمياً، يتفق جل الباحثين في العلوم السياسية أنه من الصعب جدا وضع تعريف محدد لمفهوم "الاستقرار السياسي"، ولكن منهجياً يمكن اعتماد المفهوم ثنائي البعد الذي طرحه (Carmignani, 2003, p. 01) لعدم الاستقرار السياسي، بحيث يتعلق البعد الأول بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية مثل العنف الجماعي، الاغتيالات والموت بدوافع سياسية، الشغب والثورات. أما العد الثاني فيتعلق بعدم استقرار النخبة (أي تغيير صانعي السياسة في البرلمان والحكومة)، عدم استقرار المؤسسات السياسية (أي شكل الدولة ، أو النظام القانوني لها)، والذي قد يكون له تأثيرات سلبية على سياسات الاقتصاد الكلي (معدلات الضرائب ، وتوفير الفائدة العامة ، وسياسة سعر

6. The World Press Freedom Index.

الصرف ، وسياسة التضخم ، وما إلى ذلك) ،وإنتاجية المدخلات الرأسمالية ، وتدفق الصناديق المالية الأجنبية، وحفظ حقوق الملكية.

وفي هذه الدراسة، سوف يتم قياس "الاستقرار السياسي" من خلال قيم "مؤشر الاستقرار السياسي" المأخوذ من "مؤشرات الحوكمة العالمية" (WGI)[7] للبنك الدولي (WGI, 2020).

وبالنظر في عمق المفهوم أعلاه، يتضح أن هنالك علاقة وطيدة بين "الاستقرار السياسي" ومستوى "الفساد" في أي دولة ما، وهو ما أثبتته الكثير من الدراسات، فقد أثبت فريق البحث المتكون من كل من (Campante, Chor, & Do, 2009) والذي أجرى دراسة معمقة عن العلاقة بين "الاستقرار السياسي" ومستوى "الفساد"، أن العلاقة بين "الاستقرار السياسي" و"الفساد" يمكن أن تشكل علاقة على شكل حرف (U) باللغة الإنجليزية، ما يعني أن الحكومة الأقل استقراراً هي أكثر استعداداً للاختلاس والرشوة، أي "الفساد"، وذكر أن هناك نقطة تحول في تلك العلاقة التي تتفاعل على شكل حرف (U) مدتها حوالي 8 سنوات، أي أن الحكومة الحالية ستواصل حكمها لأكثر من 8 سنوات وسوف تزيد من مستوى "الفساد".

الجدول (07) درجة الاستقرار السياسي في الدول المغاربية 2007-2017

الوحدة: نسبة مئوية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2007	48,31	14,01	71,50	27,54	35,27
2008	48,01	14,90	74,04	25,96	24,52
2009	46,92	13,27	76,30	31,28	19,43
2010	43,60	11,85	47,39	32,70	14,22
2011	35,55	10,43	11,85	33,65	13,74
2012	22,27	9,48	6,64	32,70	15,17
2013	18,96	12,80	4,74	28,91	17,54
2014	18,57	9,52	4,29	29,52	25,71
2015	16,67	11,90	3,33	33,81	23,33
2016	11,43	12,38	3,81	34,29	20,48
2017	13,81	14,76	3,33	30,95	24,29

Source : http://data.worldbank.org.2020

ـ خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال مباحث هذا الفصل أهم المحددات والمتغيرات التي توضح المسببات والعوائق التي يمكن لها الرفع أو تخفيض مستوى الفساد خصوصا في الدول المغاربية، وهو ما تم التطرق إليه في أهم المؤشرات الاقتصادية والتي من خلالها يمكن تحديد مستوى الفساد وعلاقة كل مؤشر

7. WGI: The Worldwide Governance Indicators.

بمستوى الفساد كل دولة على حدا وهو ما يعيق النمو الاقتصادي، وهذا ما لمسناه في الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية وكذا أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات.

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل سنستعرض في الفصل الموالي إلى الجانب التطبيقي والذي يتمثل في الدراسة القياسية التحليلية للفساد في الدول المغاربية.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية

لمحددات الفساد في الدول المغاربية

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لمحددات الفساد في الدول المغاربية

ـ تمهيد:

من خلال المنهج المتبع في الدراسة وخصوصا في جانبه التطبيقي والذي يتكون أساسا في كيفية جمع البيانات واستخلاص المعلومات المطلوبة، قصد تحليلها إحصائيا وبيانيا وذلك للوصول إلى نتائج والتقديرات المرجوة. ومن ثم تفسيرها على ضوء بيانات المتحصل عليها في حيثيات الدراسة وبالتالي تحقيق الأهداف التي نسعى إليها، وهو ما سيتم دراسته في هذا الفصل من خلال الدراسة القياسية للفساد على مستوى الدول المغاربية باستخدام مجموعة من الاختبارات.

1. التعريف بعينة الدراسة (اقتصاديات المنطقة المغاربية):

تقع دول المنطقة المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا والصحراء الغربية) شمال غرب القارة الإفريقية، وتغطي قرابة 6 ملايين كلم^2 وتضم أكثر من 100 مليون نسمة وتتميز بكونها اقتصاديات بحرية تحتل موقعا استراتيجيا بين الاقتصاديات المتقدمة وأوروبا عبر البحر المتوسط في المال واقتصاديات جنوب إفريقيا النامية ذات الإمكانيات الكبيرة في الجنوب.

وبالرغم من المحاولات العديدة لتعميق التعاون المشترك، لا يزال حجم التعاون والتجارة بين بلدان المنطقة محدودا من مجموع التجارة في المنطقة، ولا تتخذ أي منها بلدان المنطقة شريكا تجاريا أساسيا، كما أن الاستثمارات البنية تكاد تكون شبه معدومة ولا ترقى للذكر.

ومن خلال الاحصائيات المنشورة يتضح أن حجم التجارة البينية لدول الاتحاد المغاربي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة الخارجية للدول الخمس، إذ لم تصل في أحسن الأحوال إلى 3% من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء، لكن رغم ضعف هذه النسب إلا أن معدلات النمو السنوية للتجارة البينية كانت موجبة. وفي العام 2019، بلغت نسبة التبادل التجاري البينة (بين موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا) حدود 2.8% من إجمالي تجارة تلك الدول مجتمعة، ذلك مقارنة بنسبة 57.4% مع دول أفريقيا و97.2% مع باقي العالم، وهي ثاني أدنى نسبة بين المجموعات ضمن ست كتلِ أساسية في أفريقيا.

وبشكل عام يمكن القول أن الدول المغاربية، وبالرغم من أنها تشترك في العديد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ...الخ إلا أنها لا تزال لا تمثل كيان موحدا أو شبه موحد، ولكن بالرغم من ذلك فان التموقع الجغرافي المتلاصق والبنية المجتمعية المتشابهة، إضافة إلى البعد التاريخي والحضاري ولدت (ولا تزال تلد) العديد من القضايا ذات الشأن المشترك بين دول المنطقة وليس خفيا اليوم أن موضوع "الفساد"

(بكل أبعاده) أضحى من أهم القضايا التي تقتضي تنسيقا مغاربيا أكثر عمقا، وعملا مشتركا أكثر تنظيما وتعاونا سياسيا واقتصاديا وعلميا أكثر فعالية، لاسيما وأنه (أي الفساد) يكبح بقوة ويعمل على عرقلة مسار التنمية بشدة وكذلك تعطيل مخططات النمو والتي تتم برمجتها من طرف الحكومات ودول المنطقة منذ منتصف القرن الماضي.

الجدول (08) تطور حجم الصادرات البينية لدول الاتحاد المغاربي 1995-2015 (الوحدة مليون دولار)

السنوات	1995	2000	2005	2010	2014	2015
الصادرات البينية	1232	1092	1915	3438	5375	3599

Source : (CNUCED, 2021)

2. الاختبارات القياسية للنموذج:

من خلال ما سبق فان دالة مستوى الفساد (CORR) تحمل الشكل التالي:

$$CORR_{it} = f\ (FREE_{it,}\ INF_{it,}\ EDU_{it,}\ PRESS_{it,}\ POLI_{it})$$

$$CORR_{it} = a_i + FREE_{it}\ \beta i + INF_{it}\ \beta i + EDU_{it}\ \beta i + PRESS_{it}\ \beta i + POLI_{it}\ \beta i + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

a_i: هو معامل الكفاءة الذي يعكس التغيير في الانتاج بصورة مستقلة عن المتغيران المستقلة.

ε_{it}: مقدار الخطأ والذي يعبر بقية المؤشرات من غير المدرجة في النموذج، والتي تؤثر في مستوى الفساد

$ß_i$: هي معلمات النموذج.

سوف نعمل على اختبار معلمات النموذج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، وهو من أشهر البرامج التي تعتمد في الدراسات الاقتصادية. وذلك من خلال الاختبارات التالية:

. اختبار التوزيع الطبيعي:

في البداية، ومن أهم الشروط قبل الانطلاق في عملية التقدير، هو ضرورة اختبار التوزع الطبيعي (Normality test) للنموذج من عدمه، وذلك من خلال إجراء ما يعرف باختبار (Jarque & Bera, 1987).

ويمكن تجاوز اختبار التوزع الطبيعي في بعض الحالات الخاصة، أولها، أنه يصبح غير مهم جداً في ظل تكون النموذج من بيانات "البانل" (Panel)، وثانياً، اعتمادًا على "نظرية النهاية المركزية" والتي تنطبق على حالة دراستنا هذه التي يبلغ عدد المشاهدات فيها (n=55>30)، وهي الحالة التي تؤكد "نظرية النهاية المركزية" أنه كلما زاد حجم العينة عن 30 مشاهدة صعوداً فان تباينه سيقارب تباين حجم العينات الكبيرة (المئات والالاف)، ومن هنا فإنه من الممكن افتراض اعتدالية التوزيع (التوزيع الطبيعي) وتجاوز اجراء الاختبار.

. اختبارات جذر الوحدة:

أكدت الكثير من الدراسات أن غالبية "السلاسل الزمنية" تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على "جذر الوحدة"، كمثل دراسة كل من (Nelson & Plosser, 1982) و(Peter, 1986) واللتين تعتبران من أشهر أول الدراسات التي أشارت لذلك. وإن تجاهل اختبار وجود "جذر الوحدة" في أي سلسلة زمنية وافتراض استقراريتها يؤدي إلى ظهور ما يعرف بـ "الانحدار الزائف"[1] (Granger & Newbold, 1974)، وهو ما يجعل من

1. Spurious Regression.

نتائج التحليل ضعيفة. والسلاسل الزمنية لنموذج محددات "الفساد" في الدول المغاربية المقترح تدخل ضمن نطاق الفرضية أعلاه، وبالتالي فإنه وتجنباً للمشاكل الإحصائية، ومن أجل تحديد الطريقة المثلى للتقدير من ناحية ثانية، سوف نخضعها لاختبارات "جذر الوحدة".

وتوجد عدة اختبارات لاختبار وجود "جذر الوحدة"، أهمها وأكثرها انتشاراً:

1. اختبار (ADF)[2] الذي يكشف لنا استقرارية السلسلة، ويحدد رتبة تكاملها، والذي أعده كل من (Dickey & Fuller, 1974) وطوراه بعد ذلك (Dickey & Fuller, 1981).
2. اختبار (PP)[3] الذي استحدثه (Phillips & Perron, 1988) والذي يختلف عن اختبار(ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق.
3. اختبار (KPSS)[4] الذي وضعه (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, & Shin, 1992)، حيث (H0) تفترض أن السلسلة مستقرة عكس اختبار (ADF) الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة.

وتتميز اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (Panel) على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية وحسب (Dimitrios & Hall, 2007, p. 366) بنتائج أدق، نظرًا لكونها تتضمن بيانات مقطعة وزمنية.

الجدول (09) نتائج اختبار "جذر الوحدة" عند المستوى

At Level		CORR	FREE	INF	EDU	PRESS	POLI
Individual intercept	Levin, Lin & Chu t	0.0000	0.2779	0.0000	0.3399	0.0003	0.0011
	Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0121	0.5583	0.0194	0.9566	0.0406	0.0564
	ADF - Fisher Chi-square	0.0108	0.5708	0.0119	0.9927	0.0230	0.0477
	PP - Fisher Chi-square	0.3418	0.2603	0.0030	0.9775	0.0015	0.2722
		**	n0	**	n0	**	**
Individual intercept and trend	Levin, Lin & Chu t	0.0038	0.0032	0.0000	0.0016	0.0000	0.0099
	Breitung t-stat	0.4877	0.2358	0.2703	0.0911	0.0070	0.7012
	Im, Pesaran and Shin W-stat	0.6325	0.5109	0.2610	0.6339	0.0496	0.5853
	ADF - Fisher Chi-square	0.6199	0.5277	0.1083	0.7562	0.0074	0.4694
	PP - Fisher Chi-square	0.8410	0.6633	0.0011	0.3092	0.0769	0.2233
		n0	n0	n0	n0	**	n0
Non	Levin, Lin & Chu t	0.1824	0.1361	0.0545	0.9952	0.2938	0.0839
	ADF - Fisher Chi-square	0.0065	0.4441	0.1138	0.9999	0.8203	0.1000
	PP - Fisher Chi-square	0.0278	0.0109	0.3990	1.0000	0.7581	0.0542
		**	n0	n0	n0	n0	*
Score at level		**	n0	n0	n0	**	*

ملاحظة: (*) معنوي عند 10%؛ (**) معنوي عند 5%؛ (n0) غير معنوي عند المستوى.

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10)، 2021.

2. ADF: Augmented Dickey-Fuller.
3. PP: Phillips and Perron.
4. KPSS: Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin.

ومن خلال الجدول (09) نلاحظ أنه عند المستوى (At Level)، المتغير التابع (CORR) ومؤشر حرية الصحافة (PRESS) مستقرين عند مستوى معنوية (5 بالمئة)، في حين استقر مؤشر "الاستقرار السياسي" (POLI) عند مستوى معنوية (10 بالمئة)، واتسمت باقي المتغيرات بعدم السكون عند المستوى، وهي نتيجة تفرض علينا اجراء الاختبارات عند مستوى الفرق الأول (At First Difference) لتحديد طريق التقدير المناسبة.

ومن خلال الجدول (10) نلاحظ أنه عند الفرق الأول (At First Difference) أن كل متغيرات النموذج قد استقرت عند مستوى المعنوية (5 بالمئة)، باستثناء سلسلة مؤشر "الاستقرار السياسي" (POLI) التي استقرت عند (10 بالمئة). وهي نتيجة وبرغم أنها حرجة احصائياً، يمكن قبولها، ورفض (Ho) القائل بوجود "جذر الوحدة" (أي أن النموذج ساكن عند الفرق الأول).

الجدول (10) نتائج اختبار "جذر الوحدة" عند الفرق الأول

At First Difference		CORR	FREE	INF	EDU	PRESS	POLI
Individual intercept	Levin, Lin & Chu t	0.0012	0.0000	0.000	0.0000	0.0000	0.0010
	Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0993	0.0113	0.0016	0.0694	0.0151	0.1852
	ADF - Fisher Chi-square	0.0680	0.0072	0.0012	0.0562	0.0111	0.1743
	PP - Fisher Chi-square	0.0000	0.0006	0.0000	0.0000	0.0004	0.0272
		*	**	**	*	**	n1
Individual intercept and trend	Levin, Lin & Chu t	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Breitung t-stat	0.0069	0.1472	0.0285	0.0279	0.0244	0.1911
	Im, Pesaran and Shin W-stat	0.2161	0.2597	0.1867	0.0389	0.4548	0.2273
	ADF - Fisher Chi-square	0.0499	0.0692	0.0328	0.0038	0.3279	0.0525
	PP - Fisher Chi-square	0.0000	0.0575	0.0000	0.0001	0.0628	0.0028
		**	*	**	**	*	*
Non	Levin, Lin & Chu t	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	ADF - Fisher Chi-square	0.0000	0.0000	0.0000	0.0061	0.0000	0.0009
	PP - Fisher Chi-square	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		**	**	**	**	**	**
Score at first difference		**	**	**	**	**	*

ملاحظة: (*) معنوي عند 10%؛ (**) معنوي عند 5%؛ (n1) غير معنوي عند الفرق الأول.

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10)، 2021.

وبناءً عليه، فإن نتائج اختبارات "جذر الوحدة" للسلاسل الزمنية المشكلة للنموذج تسمح بتقديره مبدئياً وفق طريقة (PMG/ARDL)[5]، (ولكن ليس قبل إجراء اختبار التكامل المشترك) وهي طريقة تقدير جد

5. ARDL: Auto Regressive Distributed Lag. PMG: Pooled Mean Group.

مناسبة باعتبارها من أفضل طرق تقدير نماذج البانل (Panel) التي تجمع متغيرات غير مستقرة عند المستوى بأخرى مستقرة عند الفرق الأول (كما هو حال نموذج الدراسة)، ولا تشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى. كما وتتميز هذه الطريقة بعدة مزايا أخرى، تجعل منها طريقة جيدة لتقدير نموذج الدراسة، أهمها: أولاً، وكما يرى كل من (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) أنه من خلالها يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (CORR) مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، بالإضافة إلى القدرة على تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وثانياً، الحصول بسهولة على نتيجة تصحيح الخطأ التي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ. ثالثاً، إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي.

. <u>اختبار التكامل المشترك</u>:

إن اختبار "التكامل المشترك" مهم جدًا في عمليات التقدير، سيما وأنه يحدد لنا الأثر طويل الأجل بين المتغيرات، كما وأنه إذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكامل مشترك سوف يكون لدينا مشكلة "الانحدار الزائف"، وبالتالي يصبح التحليل القياسي بلا معنى، وتوجد عدة طرق لإجراء اختبارات "التكامل المشترك" للنماذج القياسية البانل (Panel)، ولكلٍ منها شروطها وحدودها، وسوف نقتصر على اختبار (Pedroni, 2004) باعتباره وكما كتب كل من (Das, Chowdhury, & Akhtaruzzaman, 2012, p. 282) أفضلها، ولأن الاحصائيتين (Panel ADF) و(Group ADF) اللذين يتضمنهما الاختبار مناسبة جدا للعينات الصغيرة.

الجدول (11) نتائج اختبار "التكامل المشترك"

	Test	Prob	Prob (Weighted)
common AR coefs (within-dimension)	Panel v-Statistic	0.6130	0.8279
	Panel rho-Statistic	0.9716	0.9827
	Panel PP-Statistic	0.0000	0.0000
	Panel ADF-Statistic	0.0565	0.0119
Individual AR coefs (between-dimension)	Group rho-Statistic	0.9977	/
	Group PP-Statistic	0.0000	/
	Group ADF-Statistic	0.0957	/

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10)، 2021.

من الجدول (11) نلاحظ أن اختبارية (Prob) كل من (Panel ADF) و(Group ADF) عند مستوى المعنوية (10 بالمئة) يرفضان فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود التكامل المشترك، عليه فإن نتائج الاختبار تؤكد أن معادلة نموذج محددات "الفساد" (CORR) تتحرك معاً على المدى الطويل. مع ملاحظة أن اختبارية (Prob/Weighted) لاختبار (Panel ADF) ترفض فرضية العدم (H0) عند مستوى المعنوية (5 بالمئة) وهو ما يعزز نتيجة اختبار التكامل المشترك عموماً، بقدر ما يعزز نتيجة اختبارات "جذر الوحدة" المتعلقة بإمكانية التقدير وفق طريقة وسط المجموعات المدمجة (PMG).

2. تقدير وتحليل أثر الفساد في الدول المغاربية:

قبل عملية التقدير والاختبار يجب تحديد توقعات نظرية مسبقة (فرضيات) عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس، وذلك بناءً على ما تقدمه الدراسات السابقة من معلومات، وتعتبر هذه التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها. وبالنسبة لدالة مستوى الفساد (CORR)، وبشكل مختصر، الجدول أسفله يوضح التحديد المسبق (الفرضيات) لإشارة وحجم معلمات علاقته بالمتغيرات المستقبلة الستة التي اختيرت لتفسيره.

الجدول (12) تحديد التوقعات المسبقة لاتجاه العلاقة متغيرات النماذج

طبيعة المحدد	المتغير	الرمز	اتجاه العلاقة المفترض	قوة العلاقة المفترضة
المحددات الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	FREE	سالبة (-)	قوية
	توزيع الثروة/الدخل	INF	موجبة (+)	قوية
المحددات غير الاقتصادية	مستوى التعليم	EDU	سالبة (-)	متوسطة
	حرية الصحافة	PRESS	سالبة (-)	ضعيفة
	الاستقرار السياسي	POLI	سالبة (-)	قوية

المصدر: من إعداد فريق البحث.

وباستعمال طريقة وسط المجموعات المدمجة (PMG)، وبعد إجراء عملية التقدير، نحصل النتائج التي يلخصها الجدول (13)، والتي نلاحظ من خلالها أنه عند مستوى المعنوية (0.05) أي (5 بالمئة)، هنالك 3 متغيرات مستقلة كانت ذات دلالة احصائية، وهي: الحرية الاقتصادية (FREE)، مستوى التعليم (EDU)، الاستقرار السياسي (POLI). أما كل حرية الصحافة (PRESS) فقد فاقت قيمة احتماليته مستوى المعنوية (5 بالمئة) ولكن بقي ذوا دلال إحصائية عند مستوى المعنوية (0.1) أي (10 بالمئة)، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، باستثناء مؤشر توزيع الثروة (INF) الذي ظهرت احتماليته (Prob=0.9278) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5 و10 بالمئة)، ما يعني أنه ليس له دلالة إحصائية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على قيمته في التحليل، إضافة إلى صغر قيمته (0.02) وإشارته السالبة (-) التي تتعارض مع نتائج الكثير من الدراسات السابقة التي تفترض في عمومها العلاقة الطردية بين ارتفاع معدلات التضخم أو ارتفاع عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل وزيادة مستوى "الفساد"، على غرار كل من (Braun & Tella, 2004) اللذين توصلا من خلال دراستهما التي اختبرا فيها التفاعل بين "التضخم" و"الفساد" في 75 دولة (نامية ومتطورة) للسنوات بين 1982 و 1994، إلى أن ارتفاع معدل "التضخم" تزامن معه ارتفاع مستوى "الفساد"، أي أن ارتفاع الأسعار رفع "الفساد"، وهي نفسها النتيجة التي برهنتها الكثير من الدراسات الاحصائية الأخرى على غرار دراسة كل من (Akça, Ata, & Karaca, 2012)، وكذلك وكل من (Özsahin & Üçler, 2017, p. 12) و (Al-Marhubi, 2000) الذين أكدوا أن "الفساد" يرفع من معدلات "التضخم".

الجدول (13) اختبار معنوية متغيرات النموذج عند مستوى معنوية (5%) على المدى البعيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FREE	1.028980	0.040457	25.43393	0.0000
INF	-0.023087	0.251476	-0.091804	0.9278
EDU	-0.590625	0.047431	-12.45236	0.0000
POLI	0.437312	0.116845	3.742671	0.0013
PRESS	-0.065058	0.037125	-1.752431	0.0950

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10)، 2021.

كما أنه ومن خلال مخرجات عملية التقدير، وبالنظر في الجدول (14)، نجد أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM)6 تساوي (Coefficient= - 0.378649)، وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية له (إشارة سالبة وأصغر من الواحد)، كما أنه معنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنويته (Prob=0.0221) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5 بالمئة).

الجدول (14): معامل تصحيح الخطأ (ECM)

	Coefficient	Prob
CointEq(01)	-0.378649	0.0221

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10)، 2021.

وللحصول على عدد السنوات التي يرجح أن يعود فيها النموذج للاستقرار في حين اختل أحد المتغيرات المستقلة، نقوم بقسمة العدد (1) على القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ (Coefficient= - 0.378649)؛ ليظهر لنا أن النموذج محل الدراسة يرجع إلى وضعية التوازن على الأقل في سنتان وسبعة أشهر.

ـ خلاصة الفصل:

في الأخير، من خلال الجدول (12) الذي يلخص نتائج دراسة المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية عبر هذه الدراسة القياسية للفترة 2007 إلى2017 باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG/ARDL)، يمكن استنتاج النتائج:

- أن "الحرية الاقتصادية" (FREE) من أهم المتغيرات/المحددات التي فسرت مستوى "الفساد" على المدى البعيد في الدول المغاربية، فقد كانت إشارتها موجبة (+) وهو ما يوضح الاتجاه الطردي للعلاقة وبلغت قيمتها (1.028) وهي أكبر قيمة مقارنة بقيمة باقي المتغيرات، أي أن زيادة 1 بالمئة من في مؤشر "الحرية الاقتصادية" يؤدي إلى زيادة قدرها 1.0.28 بالمئة في مستوى "الفساد"، أي لو زاد معدل "الحرية الاقتصادية" بنسبة 100 بالمئة فإن مستوى "الفساد" سوف يزيد 102.8 بالمئة.
- وبرغم أن هذه النتيجة تتعاكس والفرضية التي سبق طرحت أثناء تحديد التوقعات المسبقة في الجدول (11)، كما وتتعارض مع غالبية الدراسات التي تعرضنا لها، والتي أكدت وجود علاقة قوية

6. ECM: *Error correction mode*.

وموجبة بين "الحرية الاقتصادية" و"الفساد" على غرار دراسات كل من (Herzfelda & Weiss, 2003) و(Knack & Azfar, 2003)، و(Guillaume, 2006) التي أكدت أن رفع مستوى "الحرية الاقتصادية" يخفض من مستوى "الفساد" مثلما سبق وتطرقنا لها، إلا أنها نتيجة لا تتعارض وواقع الحال في الدول المغاربية، فقد أدى التحول الاقتصادي للكثير منها خلال العقود القليلة الماضية تجاه اقتصاد السوق إلى تصاعد مستويات "الفساد" خاصة على مستوى قطاع المال والأعمال والقطاعات الحكومية ذات الصلة، مثل: الإدارات المحلية، البنوك العمومية، الضرائب، الجمارك ...الخ.

- وفي إطار ما يجب على الحكومات فعله لتوجيه العلاقة بين كل من "الحرية الاقتصادية" و"الفساد" نحو التفاعل الإيجابي، يرى (Majeed, 2014, p. 778) بأنه يجب على الحكومات في إطار سياسة القضاء على "الفساد" ضمان تحقق مستويات مثلى من "الحرية الاقتصادية"، وتوسعة نطاق "الانفتاح التجاري" للحد الأقصى، مع ضرورة تطبيق إصلاحات مالية واسعة صنواً مع مراحل تحرير التجارة خاصةً والاقتصاد عموماً من أجل تفادي الانزلاق نحو العلاقة العكسية، وإبقاء التحرر التجاري قناة للتحكم في "الفساد" وليس العكس. كما ويؤكد أن التضخم هو أيضا مصدر مهم لتفشي "الفساد"، وبالتالي يجب على الحكومات التحكم فيه، سيما أن للحكومة دور الحكومة فعال في الحد من "الفساد".
- أن "مستوى التعليم" (EDU) يشكل ثاني أهم متغير مفسر لـ "الفساد" في الدول المغاربية، فقد كانت إشارتها موجبة (-) وهو ما يوضح الاتجاه العكسي للعلاقة، وبلغت قيمتها (0.59) وهي ثاني أكبر قيمة مقارنة بقيمة باقي المتغيرات. وهذه النتيجة الاحصائية تتوافق والفرضية التي سبق وأن طرحت أثناء تحديد التوقعات المسبقة لاتجاه العلاقة متغيرات النماذج في الجدول (11)، بقدر ما تتعارض مع النتائج التي توصلت إليها الكثير من الدراسات السابقة والتي أكدت في مجملها أن ارتفاع "مستوى التعليم" أدى إلى ارتفاع في مستوى "الفساد" غرار دراسة كل من (Anwar & Shabbir, 2007)، و (Guillaume, 2006) مبررين ذلك أن الوظيف العمومية هي المصدر الرئيسي للوظائف في البلدان النامية، وأن الوظائف الحكومية هي البيئة التي ينشط فيها "الفساد"، وبالتالي كلما ارتفع مستوى التعليم ارتفع مستوى تعليم أصحاب الوظائف العمومية.
- كما أن هذه النتيجة يمكن تفسيرها بأن المنظومات التعليمية في الدول المغاربية تفتقر إلى البعد الأخلاقي والقيمي في برامج التربية والتعليم التي تعتمدها، وهذا البعد هو الكفيل بإنشاء جيل لا يمارس "الفساد".
- أن "الفساد" ارتفع مع ارتفاع معدلات "الاستقرار السياسي" (POLI) وبقيمة عالية جدًا، فزيادة 1 بالمئة من في مؤشر "الاستقرار السياسي" أدى إلى زيادة قدرها 0.437 بالمئة في مستوى "الفساد"، أي لو زاد معدل "الاستقرار السياسي" بنسبة 100 بالمئة فإن مستوى "الفساد" سوف يزيد 43.7 بالمئة. وهذه النتيجة تتعاكس والفرضية التي سبق طرحت أثناء تحديد التوقعات المسبقة لاتجاه العلاقة متغيرات النماذج في الجدول (11)،بقدر ما تتوافق معها في شق قوة العلاقة. كما أنها نتيجة احصائية تتفق مع نتائج الكثير من الدراسات السابقة، والتي توصلت إلى أن هنالك علاقة وطيدة بين

"الاستقرار السياسي" ومستوى "الفساد" في أي دولة ما، وأن العلاقة من الصعب التنبؤ باتجاهها مثلما أثبت ذلك فريق البحث المتكون من كل من (Campante, Chor, & Do, 2009) والذي أجرى دراسة معمقة عن العلاقة بين "الاستقرار السياسي" ومستوى "الفساد"، أن العلاقة بين "الاستقرار السياسي" و"الفساد" يمكن أن تشكل علاقة على شكل حرف (U) باللغة الإنجليزية، ما يعني أن الحكومة الأقل استقراراً هي أكثر استعداداً للاختلاس والرشوة، أي "الفساد"، وذكر أن هناك نقطة تحول في تلك العلاقة التي تتفاعل على شكل حرف (U) مدتها حوالي 8 سنوات، أي أن الحكومة الحالية ستواصل حكمها لأكثر من 8 سنوات وسوف تزيد من مستوى "الفساد".

- برغم أن الكثير من الدراسات السابقة، والخطابات الراهنة تؤكد وبقوة أهمية "حرية الصحافة" في خفض مستوى "الفساد" على غرار دراسات كل من (Marcus, 2016) و (Anwar & Shabbir, 2007)، إلا أن نتائج تقدير نموذج حالة الدول المغاربية أوضحت أن العلاقة ليست بتلك القوة برغم أنها اتخذت نفس الاتجاه. زيادة 1 بالمئة من في مؤشر "حرية الصحافة" أدى إلى خفض قدره 0.437 بالمئة في مستوى "الفساد"، أي لو زاد معدل "حرية الصحافة" بنسبة 100 بالمئة فإن مستوى "الفساد" سوف يتراجع بحوالي 6.5 بالمئة. وربما يرجع تدني قوة العلاقة إلى طبيعة العمل الإعلامي في الدول المغاربية الذي يتسم بعدم الاحترافية، والاهتمام بقضايا أخرى على حساب قضايا "الفساد".

وبناءً عما سبق، بدى جلياً أن "الفساد" ظاهرة شمولية تتفاعل فيها حزمة هائلة من المتغيرات ذا الأكثر من البعد الواحد، ما يعني أن محاربة الفساد يتطلب استراتيجيات ووطنية وفوق وطنية متعددة الأبعاد بين التربوية، الاخلاقية، الحضارية والاقتصادية والسياسية والتشريعية، ومن هنا يؤكد (Kaufmann, 2015, p. 22) أنه لن تنجح قط محاولات مكافحة "الفساد" التي حصرت تركيزها في إطلاق مبادرات تقليدية كإصدار قانون آخر غير مفعل أو شن حملة جديدة أو تأسيس هيئة أخرى لهذا الغرض، ولكن الأمر يتطلب منهجا متكاملا للحوكمة يغير الحوافز ويعالج الفساد بأسلوب منهجي، ويجب أن يتميز هذا المنهج بوجود جهاز قضائي قوي إلى جانب إصلاح التمويل السياسي، وإرساء نظم تقوم على الجدارة والشفافية والمساءلة، وباشراك كل فروع الحكومة إلى جانب المجتمع المدني ووسائل الاعلام والقطاع الخاص.

كما يضيف (Kaufmann, 2000) أن أي استراتيجية ناجحة لمحاربة "الفساد" يجب أن ترتكز على المعادلة الآتية:

مكافحة الفساد = المعرفة والمعلومات + القيادة الفعالة + العمل الجماعي

فالمعلومات والمعرفة ضرورية لتحديد الأولويات في جهود مكافحة "الفساد"، ولا يمكن وضع السياسات المناسبة دون معرفة دقيقة بأبعاد الظاهرة، وفي ظل غياب معلومات دقيقة حولها. فقواعد البيانات تساعد في تشخيص "الفساد"، ما سوف يمكن من تحديد أولويات الإصلاح والمواجهة. كما أن كل جهود مكافحة "الفساد" لن تجدي في ظل غياب قيادة فعالة ولها رغبة حقيقة في القضاء على "الفساد". ليبقى العمل الجماعي والتشاركي هو المنهج السليم لمكافحة "الفساد". ومع تفاعل هذه المتغيرات الثلاث سوف تكون استراتيجية المكافحة فعالة جداً.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يعد الفساد من أهم العوائق في التنمية ولاسيما في الدول المغاربية، وهو ما يستهدف بالدرجة الأولى سياسة الدول وأمنها الاقتصادي والاجتماعي. لدى تمت دراسة هذا الموضوع قصد التعريف بمدى خطورة مثل هذه الظواهر سواء على الفرد أو المجتمع ككل ومعرفة كل التأثيرات التي تخص علاقة الفساد بباقي المؤشرات الأخرى. وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول "المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية في الدول المغاربية" للفترة من 2007 إلى 2017.

وقد تمت الإجابة على الإشكالية من خلال ثلاث فصول من خلال الفصل التمهيدي الذي درسنا فيه ماهية الفساد أسبابه وأهم أنواعه، أما الفصل الثاني فقد تناولنا أثر المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية. وأخيرا تم التطرق في الفصل الثاني إلى الدراسة القياسية للمحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية، دراسة قياسية للفترة من 2007 إلى 2017.

. <u>اختبار الفرضيات</u>:

تمت الإجابة المبدئية عن الإشكالية المطروحة وقد اقترحنا مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها يمكن تأكيد صحة الفرضية أو رفضها وذلك من خلال إتمام الدراسة وعليه:

1. إن الدول المغاربية تعاني من الفساد وبصفة متفاوتة من الأكثر إلى الأقل فسادا، حيث تعتبر ليبيا من أكثر الدول فسادا ثم الجزائر وموريتانيا، أما الدول المتوسطة فهي المغرب وتأتي بعدها الأقل منها تونس وهو ما تثبته صحة الفرضية الأولى.
2. تتضح ظاهرة الفساد من خلال مظاهرها وتجلياتها وهي عديدة ومن بينها الرشوة، الاختلاس، التهرب الضريبي، وكذلك من مختلف أنواعها وأهم العوامل المخصصة لذلك. ونشير الى أن الدول التي تعاني من الفساد لا يمكن سيطرة عامل على آخر فكل العوامل مجتمعة يكون لها تأثير كبير على تفاقم الظاهرة وهو ما تؤكده صحة الفرضية الثانية.
3. يمكن تحديد قيم "المتغير التابع" والمتمثل في مستوى الفساد في الدول المغاربية الخمس والتي تمثل "مجتمع الدراسة" وفق مؤشر منظمة الشفافية الدولية و مؤشر التحكم في الفساد، وهي تعكس وضعا خطير، حيث أنها لم تتعدى عتبة 57 نقطة من أصل 100 نقطة لمؤشر التحكم في الفساد على مدار العقد الماضي. وهو ما يجعلها تعتبر من بين أكثر الدول فسادا في العالم، وعليه لا بد من البحث والتدقيق العميق في المحددات التي توضع كأرضية لمعالجة هذه الظاهرة وكذا كيفية الخروج من هذا النفق المظلم وهو ما تبرز صحة الفرضية الثالثة من خلال الدراسة القياسية وعن طريق الاختبارات أثبتت أن هناك علاقة وطيدة بين الفساد وباقي المتغيرات المحددة للفساد من خلال حرية الصحافة الاستقرار السياسي التضخم مستوى التعليم وحرية الاقتصاد لها تأثير بنسب متفاوتة.

. <u>النتائج</u>:

ومن أهم النتائج التي يتم استخلاصها كما يلي:

1. الفساد هو تحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة، وتختلف الأسباب المؤدية إلى نموه وانتشاره في البلدان المغاربية وهو ما تؤكده الممارسات المتشابهة الى حد كبير، كما انه من غير الممكن قياسه بشكل دقيق وإنما يتم في الغالب بصورة تقريبية، فمعظم أعمال الفساد تتم بصورة سرية.
2. على اعتبار أن أي دولة تهدف إلى انتعاش اقتصادها وتطوره باعتباره مؤشرا لمدى نجاحات سياسة الحكومة وخططها، وذلك من خلال نسب مؤشرات ارتفاع مستوى الفساد فيها من خلال نشر بياناتها وإحصائياتها وترتيبها في خارطة الفساد العالمية.
3. نظرا لارتفاع مستوى الفساد في البلدان المغاربية وارتفاع إحصائيتها لاحظنا أن المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية لها تأثير كبير وتأثيرها أكبر إذا اجتمعت معا، وهو ما أكده مؤشر مدركات الفساد وغيره من المؤشرات المدروسة.
4. لقد أثبتت الدراسة أن مكافحة الفساد سلوك ايجابي ولكن آدا توفرت لديك المعطيات اللازمة وكذا تأكيد بؤر الفساد، فمعظم بلدان المغاربية انتهجت سياسات إصلاحية وسنت قوانين ردعية قصد القضاء على هذه الممارسات ولكنها لم تلقى النتائج الممكنة، لدى وجب علينا انتهاج سياسات إصلاحية وفق طرق علمية ومعطيات حقيقية.
5. للفساد أثر سلبي على معدلات النمو في بلدان المغاربية كل حسب تفشي ظاهرة الفساد فيها وهو ما يؤثر عليها في عدة جوانب سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية وهو ما يبينه وجود طبقات اجتماعية وتوزيع الغير العادل للثروات في هذه البلدان.

. <u>الاقتراحات</u>:

1. ضرورة التنسيق بين مختلف الفاعلين من المجتمع والدولة والقطاع الخاص بغية القضاء على الفساد بشتى أنواعه.
2. تحرير بعض المتغيرات والتي لها تأثير كبير على هذه الظاهرة كتحرير حرية الصحافة وتفعيل سياسة تحرير الحرية الاقتصادية قصد تحقيق الاستقرار السياسي والمالي وذلك بتنمية الوعي الاجتماعي والثقافي.
3. العمل على تهيئة بيئة خصبة للحد من انتشار مثل هذه الممارسات وانتهاج طرق حقيقية وواضحة وذات أبعاد قانونية واقتصادية بحته ترقى بمستوى تطلعات المجتمعات وكذا المكان الجغرافية التي تحتلها البلدان المغاربية الخمسة.

. <u>آفاق البحث</u>:

من خلال معالجتنا لموضوع المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية تبين وجود بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة وتعمق ومنها:

1. محاولة بناء مؤشر يقيس مستوى الفساد (الجزائر مثلا) بالاعتماد على بيانات رسمية وحقيقية واستقصاءات لآراء خبراء أجانب ومحليين وفق متغيرات محددة مسبقا.
2. بناء نماذج قياسية تعتمد على محددات أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

المراجع

قائمة المراجع

ـ مراجع الفصل التمهيدي:

1. Amundsen, I. (1999). Political Corruption:An Introduction to the Issues. Norway: Chr. Michelsen Institute.
2. Johnston, M. (1999). Corruption and Democratic Consolidation. Democracy and Corruption. NY: Shelby Cullom Davis Center for Historical Studies, Princeton University.
3. Klitgaard, R. (1998, March). International Cooperation Against Corruption. Finance & Development, pp. 03-06.
4. World Bank. (1997). Helping Countries Combat Corruption: The Role of the World Bank. Washington: Poverty Reduction and Economic Management/THE WORLD BANK.
5. World Bank. (2008). Anti-Corruption Reforms: Challenges, Effects and Limits ofWorld Bank Support. (O.-H. Fjeldstad, & J. Isaksen, Eds.) Washington: World Bank.
6. بن مرزوق عنتره ، و مصطفى عبدو . (2000). معظلة الفساد في الجزائر: دراسة جذور والأسباب والحلول. الجزائر: دار النشر جليطي.
7. فيصل الربيعي. (2007). معوقات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. السعودية: رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
8. كايد الركيبات. (2014). الفساد الإداري والمالي . عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع.
9. نورالدين جوادي. (16 06، 2020). المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية . دراسة قياسية للفترة 2007 إلى2017 ـ مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية (المجلد 28/العدد 04)، الصفحات 148-173.
10. يوسف حسن. (2014). الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته. الإسكندرية: الطبعة 01، دار التعليم الجامعي .

ـ مراجع الفصل الأول:

1. Akça, H., Ata, A., & Karaca, C. (2012). Inflation and Corruption Relationship: Evidence from Panel Data in Inflation and Corruption Relationship: Evidence from Panel Data in . International Journal of Economics and Financial Issues , pp. 281-295.
2. Al-Marhubi, F. (2000). Corruption and inflation. Economics Letters, pp. 199-202.
3. Anwar, M., & Shabbir, G. (2007, December). Determinants of Corruption in Developing Countries. Pakistan development review, pp. 751-764.
4. Becker, G. (1968). Crime and Punishment: An Economic Approach. The Journal of Political Economy, pp. 169-217.
5. Braun, M., & Tella, R. D. (2004, March). Inflation, Inflation Variability, and Corruption. Economics & Politics, pp. 77-100.

6. Campante, F., Chor, D., & Do, Q.-A. (2009). Instability and the Incentives for Corruption. Economics and Politics, pp. 42-92.
7. Carmignani, F. (2003, February). Political Instability, Uncertainty and Economics. Journal of Economic Surveys, pp. 1-17.
8. CBL. (2008, November). Consumer Price Index (Nov 2018). Retrieved 2009, from Central Bank of Libya: https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2018/12/CPI-2004-nov2018.pdf
9. Chea, C. (2015). Empirical Studies: Corruption and Economic Growth. American Journal of Economics, pp. 183-188.
10. Daron , A., & Thierry , V. (2000, March). The Choice between Market Failures and Corruption. American Economic Association, pp. 194-211.
11. Dridi, M. (2014). Corruption and Education: Empirical Evidence. International Journal of Economics and Financial Issues, pp. 476-493.
12. Guillaume, F. (2006). Panel Data Analysis of the Time-Varying Determinants of Corruption. Québec: CIRANO.
13. Heritage. (2018). Retrieved 01 13, 2019, from The Heritage Foundation: www.heritage.org
14. Herzfelda, T., & Weiss, C. (2003). Corruption and legal (in)effectiveness: an empirical investigation. European Journal of Political Economy, pp. 621 – 632.
15. Hung, P. (2001). Corruption and Economic Growth. Journal of Comparative Economics, pp. 66-79.
16. Knack, S., & Azfar, O. (2003, April). Trade intensity: country size and corruption. Economics of Governance, pp. 01-18.
17. Knoema. (2020). Retrieved from https://knoema.com/
18. Leite, C., & Weidmann, J. (1999, July). Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth . IMF Working Paper.
19. Majeed, M. (2014, December). Corruption and Trade. Journal of Economic Integration, pp. 759-782.
20. Marcus, L. (2016, Mrch 15). Why Press Freedom is Good Business? Retrieved 01 16, 2009, from Project Syndicate Magazine: https://www.project-syndicate.org/commentary/lack-of-press-freedom-undermines-economic-prosperity-by-lucy-p--marcus-2016-03?barrier=accesspaylog
21. Özsahin, S., & Üçler, G. (2017, Economies 11). The Consequences of Corruption on Inflation in Developing Countries: Evidence from Panel Cointegration and Causality Tests. Economies.
22. Paldam, M. (2002). The cross-country pattern of corruption: Economics, culture and the seesaw dynamics. European Journal of Political Economy , pp. 215-240.
23. Popper Karl. (1988). The open universe: An argument for indeterminism. Psychology Press.
24. Rijckeghem, C., & Wederb, B. (2001). Bureaucratic corruption and the rate of temptation: do wages in the civil service affect corruption, and by how much? Journal of Development Economics, pp. 307-331.
25. RSF. (2020). Reporters Without Borders. Retrieved 01 16, 2009, from The World Press Freedom Index: https://rsf.org

26. Susan, R.-A. (1999). Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform. Cambridge University Press.
27. Transparency International. (2021). Retrieved from www.transparency.org
28. Ullah, M., & Ahmad, E. (2016, December-January). Inequality and Corruption: Evidence from Panel Data. Forman Journal of Economic Studies, pp. 01-20.
29. UNESCO Institute of Statistics. (2020). Retrieved from http://uis.unesco.org
30. WGI. (2020). The Worldwide Governance Indicators. Retrieved 03 01, 2020, from http://info.worldbank.org
31. World Bank. (2020). Retrieved from https://data.albankaldawli.org
32. Yamarik, S., & Redmon, C. (2017, March 20). Economic Freedom and Corruption: New Cross-Country Panel Data Evidence . The Journal of Private Enterprise, pp. 17-44.
33. نورالدين جوادي. (16 06، 2020). المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية . دراسة قياسية للفترة 2007 إلى2017 . مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية (المجلد 28/العدد 04)، الصفحات 148-173.

ـ مراجع الفصل الثاني:

1. Akça, H., Ata, A., & Karaca, C. (2012). Inflation and Corruption Relationship: Evidence from Panel Data in Inflation and Corruption Relationship: Evidence from Panel Data in . International Journal of Economics and Financial Issues , pp. 281-295.
2. Al-Marhubi, F. (2000). Corruption and inflation. Economics Letters, pp. 199-202.
3. Anwar, M., & Shabbir, G. (2007, December). Determinants of Corruption in Developing Countries. Pakistan development review, pp. 751-764.
4. Braun, M., & Tella, R. D. (2004, March). Inflation, Inflation Variability, and Corruption. Economics & Politics, pp. 77-100.
5. Campante, F., Chor, D., & Do, Q.-A. (2009). Instability and the Incentives for Corruption. Economics and Politics, pp. 42-92.
6. CNUCED. (2021). Récupéré sur https://unctad.org/fr
7. Das, A., Chowdhury, M., & Akhtaruzzaman, M. (2012, May). Panel Cointegration and Pooled Mean Group Estimations of Energy-Output Dynamics in South Asia. Journal of Economics and Behavioral Studies, pp. 277-286.
8. Dickey, D., & Fuller, W. (1974). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Journal of the American Statistical Association, pp. 427-431.
9. Dickey, D., & Fuller, W. (1981, July). Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Econometrica, pp. 1057-1072.
10. Dimitrios, A., & Hall, S. (2007). Applied Econometrics: A Modern Approach . Palgrave Macmillan.
11. Granger, C., & Newbold, P. (1974). Spurious Regession in Econometrics. Journal of Econometrics, pp. 111-120.

12. Guillaume, F. (2006). Panel Data Analysis of the Time-Varying Determinants of Corruption. Québec: CIRANO.
13. Herzfelda, T., & Weiss, C. (2003). Corruption and legal (in)effectiveness: an empirical investigation. European Journal of Political Economy, pp. 621 – 632.
14. Jarque, C., & Bera, A. (1987, Augest). A Test for Normality of Observations and Regression Residuals. International Statistical Review, pp. 163-172.
15. Kaufmann, D. (2000). Controlling Corruption:Towards an integrated strategy. Washington: World Bank Institute.
16. Kaufmann, D. (2015, September). Corruption Matters. Finance & Development, pp. 20-23.
17. Knack, S., & Azfar, O. (2003, April). Trade intensity: country size and corruption. Economics of Governance, pp. 01-18.
18. Kwiatkowski, D., Phillips, P., Schmidt, P., & Shin, Y. (1992). esting the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root?*. Journal of Econometrics, pp. 159-178.
19. Majeed, M. (2014, December). Corruption and Trade. Journal of Economic Integration, pp. 759-782.
20. Marcus, L. (2016, Mrch 15). Why Press Freedom is Good Business? Retrieved 01 16, 2009, from Project Syndicate Magazine: https://www.project-syndicate.org/commentary/lack-of-press-freedom-undermines-economic-prosperity-by-lucy-p--marcus-2016-03?barrier=accesspaylog
21. Nelson, C., & Plosser, C. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. Journal of Money Economics, pp. 139-162.
22. Özsahin, S., & Üçler, G. (2017, Economies 11). The Consequences of Corruption on Inflation in Developing Countries: Evidence from Panel Cointegration and Causality Tests. Economies.
23. Pedroni, P. (2004). Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Test with an Application to the PPP Hypothesis. Econometric Theory, pp. 597-625.
24. Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R. (2001, June 22). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics.
25. Peter, P. (1986, December). Understanding Spurious Regressions in Economics. Journal of Econometrics, pp. 311-340.
26. Phillips, P., & Perron, P. (1988, Jun). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrika, pp. 335-346.